# استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)

أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ[*]

**ملخص عربي:**

**إن استشراف المستقبل أو– الدراسات المستقبلية– أخذت تتبنى منهجا علميا يعتمد على النظرية والفروض والمظاهر الواقعية والنتائج المتولدة عنها، والتي لا تنفصل عن الواقع. وعليه، فان استشراف المستقبل هو (واقعي، وموضوعي، ومنطقي، وعقلاني). لقد اثبت هذا الحقل المعرفي كفاءته في التقليل من المعوقات والتحديات في المجالات المختلفة لأجل التحكم بالمستقبل. فالاستشراف مهارة علمية تهدف لاستقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، سواء أكانوا أفرادا ام دول، لكي تتهيأ وتستبق المشكلات أو التحديات لمواجهتها قبل ان تقع، أو ا يجاد الحلول لها. فهو تخطيط بشري واقعي ومنطقي وموضوعي وعقلاني، وهو ابتكار لحل إشكاليات اليوم إلى عالم الغد.**

**ولابد من القول، وبتواضع، ان استشراف المستقبل ارتبط بتخصص العلاقات الدولية، فكان من اهتمامي ان أُلبي رغبتي الذاتية والموضوعية بإضافة مدخل لاستشراف المستقبل في النظم السياسية لعدم توافره، عسى أن أكون قد وفقت في هذا المسعى.**

(*)(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[2]
استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)

**المقدمة:**

**أصبحت قضية استشراف المستقبل مثار اهتمام الباحثين في علوم عدة، وبدأت الأنظمة السياسية تهتم به اهتماما كبيرا في المجالات المختلفة والمتعددة نتيجة وقوعها في مشكلات وتعرضها لأزمات، لان استشراف المستقبل أو الدراسات المستقبلية أخذت تتبنى منهجا علميا منظما يعتمد على (النظرية، والفروض أو المظاهر الواقعية، والنتائج المتولدة عنها) والتي لا تبتعد ولا تنفصل عن الواقع؛ فحقل الدراسات المستقبلية يعتمد على الواقع (الحاضر) ولا يلتفت إلى الماضي، وعليه فاستشراف المستقبل هو استشراف (واقعي، وموضوعي، ومنطقي، وعقلاني)؛ فهو (واقعي): لأنه ينطلق من الواقع الحياتي المعاش بأبعاده كافة، وهو (موضوعي): أي انه يدرك الشيء على ما هو عليه دون ان يشوبه نظرة ضيقة أو اهواء أو مصالح أو تحيزات، بمعنى انها حقائق يمكن التأكد من صدقها، وهو (منطقي): أي أنه يحاول ان يتجاوز الأخطاء في التفكير البشري عبر تشخيص المعوقات وإحلال الممكنات، وهو (عقلاني) أيضاً: أي انه أسلوب في التفكير يقوم على– العقل– أي قدرة الإنسان على تشخيص الواقع (كفرضيات ومظاهر مشروطة) لإيجاد حلول له بعيدا عن تسلط المشاعر والعواطف.**

**دعت الحاجة إلى الاهتمام بهذا الحقل المعرفي بعد الحرب الباردة، سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تحسبا من ظهور قوى سياسية دولية وإقليمية تهددها، وتعددت الدراسات بهذا الشأن والتي تشير إلى نمذجة التوجه (الليبرالي / الرأسمالي / الديموقراطي) كمرحلة من تطور البشرية (أو كما روج لها بعض الباحثين بأن العالم (الرأسمالي / الديموقراطي) هو آخر حلقة من حلقات تطور الحضارة البشرية (نهاية التاريخ (فوكوياما)، (صدام الحضارات) (هنتنغتون)، (صدمة المستقبل– توفلر)، و (الموجة الثالثة وتحول السلطة في عامي 1993 و 1995) لـ(توفلر) أيضاً.**

لقد اثبت هذا الاتجاه العلمي كفاءته في التقليل من المعوقات والتحديات في المجالات المختلفة، وأصبح الشغل الشاغل في الغرب لأجل التحكم بالمستقبل، بل عده– توفلر– ضمان لاستمرار حياة المجتمعات في المستقبل، حيث أطلق عليها استراتيجية البقاء، فالاستشراف مهارة علمية تهدف لاستقراء التوجهات العامة في حياة البشرية التي تؤثر بطريقة أو أُخرى في مسارات كل فرد وكل مجتمع؛ ان هذا الاستقراء يُسهل على الفرد والمجتمعات والدول ان تتهيأ بشكل أفضل لما سيأتي، و ان يأخذ من القرارات ما يمكن ان يجعل من المستقبل أفضل، وإذا كنا غير قادرين على معرفة تفاصيل القادم من الأحداث، فان ما يمكن ان نستقرأه عن مجريات الحياة البشرية، يدعونا للقيام بما نستطيع إعدادا لما سيأتي. فالمستقبل ليس هروبا إلى أمام، بل هو تشخيص (الواقع– الحاضر) بكل تعقيداته وتداعياته ومظاهره (سلبية أو ايجابية)، وهو تخطيط وفكر بشري/ واقعي/ موضوعي/ منطقي/ عقلاني، وهو ابتكار لحل إشكاليات اليوم إلى عالم الغد.

لابد من القول، وبتواضع، ان استشراف المستقبل ارتبط بتخصص العلاقات الدولية، فكان من اهتمامي ان أُلبي رغبتي وإضافة مدخل لاستشراف المستقبل في النظم السياسية لعدم توافره عسى أن أكون قد وفقت في هذا المسعى.

إشكالية البحث: لما أصبح هذا الحقل المعرفي (استشراف المستقبل) مثار اهتمام لدى الباحثين، ولأنه حديث نسبيا مع قلة المصادر التي تعنى بهذا الشأن، فقد وقع الباحثين بهفوات وأخطاء منهجية حالت دون وضوح الرؤية الاستشرافية المستقبلية.

فرضية البحث: إن وضع الشروط والقواعد المنهجية العلمية لاستشراف المستقبل سيسهم في بيان و تحليل وتبسيط استخدام منهجية استشراف المستقبل لتصبح مرشدا للباحثين، فضلا عن إيجاد مدخل نظري وتطبيقي جديد في حقل النظم السياسية.

وعليه، سأوزع البحث على ما يلي:

أولا: معنى المستقبل واستشرافه

ثانيا: بناء نموذج للنظام السياسي

**ثالثا: منهج استشراف المستقبل**

**رابعا: نموذج تطبيقي**

## أولاً: معنى المستقبل واستشرافه

**ان السلسلة الزمنية تبدأ من الماضي، ثم الحاضر، ثم المستقبل، فالماضي: هو الحدث الذي مضى، أو الزمن الذي انتهت أحداثه، والحاضر: هو الزمن القائم أو المعاش، اما المستقبل: هو الآتي بعد الحاضر أو الزمن الذي سيأتي. فالمستقبل إذاً هو الحلقة الممتدة في السلسلة الزمنية، والفرق بين الأزمنة الثلاث: أن الزمن الماضي قد أصبح حقيقة لا نستطيع ان نغيره، أو يتم تغييره، أي انه قد توقف عن الحركة إلى أمام، بينما الحاضر زمن متحرك لم يكتمل بعد (في حالة حركة) فهو زمن لا ينتمي إلى الماضي بل يتجه نحو المستقبل (أي من الممكن التحكم به أو تغيره أو تغييره)، اما المستقبل فهو الزمن الذي لم يحدث بعد (ويمكن التحكم في حركته) بتدخل من الإرادة الإنسانية.**

**إن المستقبل هو امتداد لانهائي من الزمن الحاضر، فهو زمن قادم، فكل لحظة أو يوم يمر يصبح ماضيا، والآتي هو المستقبل، الذي نجهل أحداثه. إذاً، ما قيمة المستقبل بدون تغييره نحو الأفضل؟ بمعنى، ماذا نستفيد من المستقبل إذا لم تستطيع الإرادة البشرية العاقلة والواعية من التحكم بالزمن أو تغييره، لذلك فثمة علاقة بين الزمن والتغيير، فبدون الزمن يفقد التغيير دلالاته، إذ ينتفي الوعاء الذي يحتضن هذا التغيير بتوقف الإحساس بالزمن، حيث يمثل التغيير مؤشر الانتقال، فالمعنى الحقيقي للزمن هو محاولة [ربطه] بالتغيير من جهة، وبإرادة التغيير من جهة أُخرى([1]). على سبيل المثال كان انتقال الإنسان قبل اكتشاف (المركبة)– السيارة– أبطأ في سرعته مقارنة ما بعد اكتشافها، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى سرعة الطائرة والقطار والمركبة الفضائية. إذاً هناك ربط بين (الزمن والحركة)– (التغيير). فالمستقبل:**

---

1() د. وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، 1991، ص 13.

1. **ليس (قدراً) يحدث، فإذا تركنا الزمن دون تغيير فلا نستطيع التحكم به، لان الإنسان هو الذي يصنع المستقبل ([2]).**
2. **ان المستقبل لن يكون استمرارا للماضي، بل هو استقبال الحاضر بكل أبعاده ومعطياته، فلا يمكن النظر إلى المستقبل بوصفه عملية متواصلة للماضي، لان المستقبل سيكون مختلفا، ولكي نتعامل مع المستقبل علينا بالفعل الا نتعلم الطريقة التي تعاملنا بها مع الماضي، فالنجاح في الماضي أو اجترار مجد الماضي دون النجاح في الحاضر ليس له أي مدلول على النجاح في المستقبل، فصيغ النجاح في الماضي... ستكون صيغ فشل في المستقبل ([3]).**
3. **ان المستقبل لا يُعني فقط باكتشاف المشكلة أو حلها فحسب، فحل المشكلة سيكون من الماضي، لذا فان المستقبل يعني باستباق المشكلة قبل وقوعها، فوسيلتنا لكي نجعل من المستقبل ذو معنى علينا الإمساك بزمام المستقبل وليس بالاستجابة له فقط، فلا يكفي ان نتصور المستقبل فحسب، بل ان نقوم ببنائه، فالتحدي الأكبر في صنع المستقبل هو في استشرافه، لأن الاستشراف يتضمن التطلع والنظر الشامل، بمعنى آخر هو الاستقراء لمجموعة من العلاقات أو المتغيرات، أي تصور المستقبل الممكن، المستقبل الذي نصنعه، فهو البعد الذي سنكون فيه بالضرورة، لان الزمن لا يتوقف، فحاضرنا سيكون غدا مستقبلنا، وعدم الوصول إلى المستقبل الذي نريد سنكون حينها أسرى للماضي، وهنا يتوقف الزمن بتوقف (الحركة).**

---

2() بتصرف عن مجموعة باحثين: اعادة التفكير في المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة/21، ط 1، ابو ظبي، 2004، ص 18.

3() د. حسن صعب: المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ص 103– 104.

فوجودنا في المستقبل ضرورة، يعني ان يترابط الزمن مع الحركة، لان الحركة تشكل دافعا أساسيا نحو التقدم إلى المستقبل لاستكشافه وصناعته، فإدراك الحركة وقياسها تمثل نقطة البدء في حركته الظاهرة.([4])

4. ان المستقبل ليس تطورا خطيا، لانه قد يفاجئنا بإحداث ووقائع واكتشافات لم تدر بذهن احد، فمثلا، مَنْ كان يتوقع ظهور الفاشية والنازية بعد الحرب العالمية الأولى؟ ومن كان يتوقع تفكك الاتحاد السوفيتي؟ وبالمنطق نفسه، لا احد يستطيع أن يحكم على وجه اليقين ما حملته ثورة المعلومات والاتصالات أو بحوث الفضاء أو الكيمياء العضوية الاحيائية من مفاجآت يصعب العقل البشري توقعها؟؟. إذاً: لا توجد صورة واحدة للمستقبل، وانما توجد صور لعدة مسارات محتملة، لكل منها نقطة بداية، ولكل منها شروط ومتطلبات وهذه الصور أو السيناريوهات ا و المسارات يرتبط تحقيقها في جزء منه بالأهداف التي تتبناها المجتمعات والدول، وبالسياسات والآليات التي تتبعها من أجل الوصول إلى هذه الأهداف. من هنا ولدت فكرة صنع المستقبل أو استشرافه فما هو استشراف المستقبل؟.

أ. يعد استشراف المستقبل أو (الدراسات المستقبلية)([5]) حقلا من حقول المعرفة، وهو ميدان نشاط يعمل على تحديد التغيرات أو التغييرات المحتملة (المستقبلية)، أو هو مجموعة من النشاطات المميزة التي تنشأ عن النظرة المستقبلية، أي منهج يسمح بدراسة التطورات المختلفة والمحتملة لوضع معين في وقت محدد، ويسلك طريقا مفتوحا يعتمد التفكير فيه على دراسات وخيارات وبدائل.

---

4() بتصرف عن جاري هامل: في مجموعة باحثين، إعادة التفكير، المصدر السابق، ص 104.

5() للمزيد يُنظر: جاك أتالي: آفاق المستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 16– 18.

**ب. ان الدراسات المستقبلية أو استشراف المستقبل، تعنى (بما سيكون وما ينبغي أن يكون)، (ومتى وأين وكيف ولماذا)؟ ليس لمجرد المعرفة والاطلاع النظري، وليس لمجرد الاستعداد للقادم فحسب، بل هو لاستجلاء المرامي والأغراض والأهداف والقيم، وبدون هذه الاعتبارات تتحول هذه الدراسات إلى نوع من– اليوتوبيا (الخيال)، أي التحدي في هذه الدراسات يستدعي اهميته من إمكانية المستقبليات في إشراك الأفراد في صياغة القرارات القادمة والتحكم بإدارتها وسط صراعات قادمة على مستويات عدة(6).**

**ج. تشير الدراسات المستقبلية أو (استشراف المستقبل)، إلى حركة تؤكد أهمية التفكير العقلاني والعلمي والموضوعي حول المستقبل، والهدف البعيد لها هو تحسين فرص المستقبل عبر اتخاذ قرارات أفضل، ويسعى –المستقبليون– التعرف على إمكانات المستقبل واحتمالاتها وتقديمها كوسيلة لاتخاذ اختيارات أفضل بين البدائل الممكنة(7).**

**د. تُعّرف الدراسات المستقبلية بانها استشراف صورة ممكنة للمستقبل وبناء نظرية تركيبية (كليّة) جامعة، تستطيع ان ترشد هذا المستقبل وتوجهه، وتستطيع ان تكون منطلقا لسياسات اجتماعية مستمدة من ضرورات ذلك المستقبل(8).**

---

6() بتصرف عن محمد سعيد الأحمد: الوعي بالمستقبل، سلسلة دراسات المستقبل، مركز الشهيدين الصدرين، ط 1، بغداد، 2006، ص 11.

7() ادوارد كورنيش: الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ت/ د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط 1، بيروت، 2007، ص 352– 353.

8() محمد النعيري: أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي، دار الفكر، ط 1، دمشق، 2009، ص 28– 29.

**ثانيا: بناء نموذج للنظام السياسي:**

**يعد– ا لنموذج– احد الأدوات المنهجية للاستشراف الذي يعتمد على تصور النظام من خلال معرفة عناصر أو (أجزاء ذلك النظام)، فالنظام هو مجموعة عناصر لأي شيء، أو هو مجموعة العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها– وظيفيا– بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، أي ان التغيير في عنصر أو جزء ما، يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأُخرى، بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع يمكن ان يشكل نظاما سياسيا أو اجتماعيا وكذلك الحياة الاقتصادية والثقافية. إذاً يمكن القول بان النظام السياسي: هو النظام الذي يتضمن التفاعلات الموجودة في المجتمع المستقل والذي يقدم للمجتمع خلالها، الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف داخليا وخارجيا بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها. أو هو مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات السياسية التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة. أو هو: التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية والتي تشمل إلى حد كبير، القوة والحكم والسلطة (بحسب تعبير روبرت دال). إذاً: فالنظام السياسي يتعامل مع المجتمع (أي مجتمع) ووظيفته ايجاد الحلول لمواجهة مشكلات المجتمع، أي (التوزيع السلطوي للقيم) (سلع + خدمات) بحسب تعبير (ديفيد ايستون) بقرارات وأوامر تصدرها الحكومة، وينظم ذلك بدستور يبين شكل الحكم ونوعه وطبيعة العلاقات بين السلطات مع بيان الحقوق والواجبات. فالنظام السياسي يشمل– القوة والحكم والسلطة– ويتلقى الدعم والتأييد والمعارضة أيضاً. (يُنظر شكل رقم 1).**

**شكل رقم (1) عناصر النظام السياسي إعداد: الباحث**

**ولأجل ان نبني نموذجا للنظام السياسي (بعدما تعرفنا على عناصره) بشكل عام، علينا ان نحدد من ثم طبيعة هذا النظام السياسي، فإذا كان هناك نظاما سيآسيا ديموقراطيا فهو بالتأكيد سيختلف عن النظام السياسي الديكتاتوري الشمولي عبر معرفة (وتأشير عناصره أو (أجزائه.**

**فما هو النموذج؟ يقصد بالنموذج: هو بناء نظري يحاكي من خلاله الية عمل، نسق معين واقعي، وتجسد من خلاله الخصائص البنيوية الرئيسية له، ويتم بناء النموذج من خلال الجمع بين الأدوات الكمية والكيفية. ويبدأ بناء النموذج بتحديد العلاقات بين مكونات (النظام/ النموذج) عبر تفاعلها (تفاعل العناصر أو أجزاء النظام) ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغير في جزئية (عنصر) من بنية (النسق) أو تغير في العلاقة بين مكونات (أجزاء /عناصر) النسق ببعضها أو بالبيئة المحيطة بها، سيؤثر على بقية عناصر النظام، واستنادا إلى ذلك، فان النموذج لا يمثل صورة (النسق/ النظام) في بنائه الشكلي فحسب، بل وفي حركته عبر الزمن، ومن ثم تتسع مساحة النموذج وتضيق طبقا للنسق الذي نسعى لدراسته، وطبقا لبساطته أو تعقيد آلية عمله، واستنادا إلى ذلك يمكن ان تكون (النمذجة)– فرعية– وهي الأيسر بحكم القدرة على التحكم في معطياتها، وان تكون النمذجة لنظم كلية. ولتوضيح كيفية بناء نموذج، نأخذ مثالا لنموذج نظام سياسي ديموقراطي، ومثالا لنظام سياسي (شمولي/ ديكتاتوري) لنتعرف على كل من عناصرها في الشكل رقم (2) ورقم(3).**

**شكل رقم (2) نموذج لعناصر نظام سياسي ديموقراطي إعداد / الباحث**

**شكل رقم (3) نموذج لعناصر نظام سياسي/ ديكتاتوري/ شمولي إعداد / الباحث**

**ولتوضيح كيفية بناء نموذج لنظام سياسي، سنأخذ مثلا، أحد عناصر النظام السياسي: (المشاركة السياسية)، أي سنعمل على قياس مستوى المشاركة السياسية ومستقبلها في النظام السياسي عبر بيان ومعرفة ما تشتمل عليه المشاركة السياسية من أجزاء وعناصر، والحكم من ثم أو السؤال هل هناك مشاركة سياسية في هذا النظام من عدمها؟ حيث يفترض النموذج، وجود نظامين سياسيين، فلو فرضنا ان النظام السياسي الأوّل حرف (أ)، والنظام السياسي الثاني حرف (ب).**

**فالنظام السياسي الأوّل (أ): يشتمل على مشاركة غالبية الأحزاب السياسية في الانتخابات وحضور مجتمع مدني فاعل فضلا عن حرية الإعلام.**

**والنظام السياسي الثاني (ب): يعتمد على مشاركة حزب سياسي واحد ا و جبهة سياسية تحت قيادة وزعامة حزب سياسي واحد في الانتخابات، في ظل غياب دور المجتمع، المدني واحتكار وسائل الإعلام من قبل النظام نفسه. ومن ثم: يصبح مستوى المشاركة السياسية لكلا النظامين على وفق الفرضيتين التاليتين:**

**الفرضية الأولى: إذا اشتركت وتوفرت فرص الإسهام لغالبية الأحزاب السياسية في الانتخاب في النظام السياسي (أ) مع قيام المجتمع المدني بدور فعال مع دور لوسائل الإعلام بشكل حر، فان مستوى المشاركة السياسية يتسم بمستوى عالي (وهو الأرجح) ويقترب هذا النظام السياسي من النظام الديموقراطي.**

**الفرضية الثانية: إذا لم تتوافر فرص الإسهام للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات في النظام السياسي (ب)، سوى حزب واحد أو لجبهة سياسية تحت قيادة حزب (واحد/ قائد) أو عدم وجود انتخابات، أو انتخابات (شكلية/ صورية)، وبغياب دور للمجتمع المدني فضلا عن إعلام موجه، فان مستوى المشاركة السياسية يتسم بمستوى ضعيف جدا (وهو الأرجح) ويقترب هذا النظام السياسي من النظام الديكتاتوري/ الشمولي. ويمكن التعبير عن ذلك بمعادلة رياضية:**

**(لنفترض ان المشاركة السياسية (م،**

**فمستوى المشاركة السياسية = أحزاب سياسية + مجتمع مدني+ إعلام حر+ انتخابات**

**أي ان (م) = ح + ج + ع+ أ وإذا أعطينا مثلا لعناصر المشاركة السياسية أرقام تخمينية ح = حزب سياسي= 10 ج= مجتمع مدني= 10 ع =إعلام حر= 10 ا = انتخابات = 10**

**إذاً سيصبح (م) = 40**

**مع الحسبان إذا دخلت متغيرات على نظام (أ) ونظام (ب) سيتغير مستوى المشاركة السياسية لهذين النظامين، (سلبا أو ايجابا) فإذا كانت قيمة (م) عالية، فذلك يعني ان النظام السياسي يتميز بمشاركة سياسية عالية وهو يقترب من النظام السياسي الديموقراطي، وإذا كانت قيمة (م) واطئة، فذلك يعني ان النظام يتميز بضعف شديد في المشاركة السياسية أو انها (معدومة) وهو يقترب من النظام السياسي الشمولي/ الديكتاتوري.**

**مثال تطبيقي م (أ) = ح + ج+ ع+ أ = 35 = 9 +8 +8 + 10 = من 40**

**إذاً: مستوى المشاركة السياسية لنظام (أ) عالي المستوى، وهو يقترب من النظام الديموقراطي.**

**و: م(ب) = ح + ج+ ع+ أ = 1+ 2+ 1+ 1 = 5 من 40**

**إذاً: مستوى المشاركة السياسية لنظام 0ب) ضعيف جدا وهو يقترب من النظام الديكتاتوري الشمولي.**

**(وسنوضح ذلك في الشكل الآتي (شكل رقم 4**

**(شكل رقم (4**

**.بناء نموذج لمستوى المشاركة السياسية في نظام سياسي/ إعداد الباحث**

**أ. متغيرات النظام السياسي: بعد ان تعرفنا على مفهوم النظام والنظام السياسي، بنا حاجة إلى معرفة المتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي، لأنه وحدة التحليل الرئيسة من جهة، وتعيننا أيضاً على بيان وتحليل مؤشرات المستقبل من جهة أُخرى، وقبل ذلك علينا ان نعرف ما هو المتغير؟ ان المتغير: هو الظاهرة أو الحالة التي يرتب أي تغيير عليها، تغيرا لاحقا في ظاهرة أو حالة أُخرى ترتبط بالأولى بعلاقة وظيفية([9]). يمكن رصد أهم المتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي إلى ما يلي:**

**(1) المتغيرات الخارجية. (2) المتغيرات الداخلية.**

**(1) المتغيرات الداخلية:**

**1- الشرعية السياسية: ان معيار الشرعية السياسية واحد من المعايير أو المتغيرات التي يستند عليها أي باحث في دراسته لأي نظام سياسي، فالشرعية السياسية تعبر عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطن إزاء النظام السياسي، وتقف إلى جانب الشرعية السياسية، الشرعية الدستورية التي تشير إلى القبول العام بالدستور من قبل الشعب. أي البنية الرسمية للقواعد التي تحدد تنظيم القوة السياسية وتوزيعها والتنافس عليها، لذلك فان ترسيخ النظم الديموقراطية يستلزم القبول**

---

**د. صالح عباس الطائي: المدخل إلى السياسة الخارجية (دراسة في السلوك السياسي الخارجي)، بغداد (9 2014، ص 20. وللمزيد يُنظر: أيضاً د. مازن الرمضاني: السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد، 1991، ص 11– 12.**

بشرعية الدستور إلى جانب الشرعية السياسية، فالشرعية السياسية تشير إلى المدى الذي يُعد ان النظام القائم له الحق إجرائيا في تولي السلطة، بمعنى ان الحكومة تتمتع بشرعية سياسية، عندما تعكس الانتخابات التنافسية اختيار الناخبين وفقا للقواعد والترتيبات الدستورية. مع الأخذ بالحسبان ان شرعية النظام السياسي تبقى ظاهرة نسبية لأنه لايمكن أن يكون هناك إجماع كامل على شرعية النظام السياسي، فعند حدوث خلل أو عجز في أداء النظام السياسي على مستوى الخدمات العامة للمواطنين قد يعرض النظام السياسي إلى تهديد في شرعيته، ففضلا عن ضرورة وجود وتوافر شرعية سياسية ودستورية، يتطلب توافر شرعية الأداء والانجاز.

2. المشاركة السياسية: تشير المشاركة السياسية إلى مساهمة (الفرد/ المواطنين) في دولة ما ودورهم في إطار النظام السياسي، أو هي النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، أي حق المواطن في ان يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية أو الخدمية سواء أكانت لتقديم الدعم ام المعارضة للسلطة. وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة، وهي تشكل المظهر الرئيسي للنظام السياسي الديموقراطي، وتتمثل أهميتها بالحد من احتكار السلطة، واحتواء التشنجات السياسية، كما انها عملية متعددة الأبعاد، فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوى الاجتماعية المتعددة الساعية لها، وإنما هي في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً. ومن الممكن الإشارة إلى عدد من المؤشرات التي ترتبط بالمشاركة السياسية وهي: (الترشيح لمنصب سياسي وإداري، الانضمام إلى جماعة المصلحة، الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني، المشاركة في الاجتماعات

**الحزبية والسياسية والعامة). ومن أهم مقومات المشاركة السياسية (الانتخابات، الأحزاب السياسية، وتوافر مجتمع مدني فاعل، إعلام حر).**

**3. المؤسسات السياسية: تشتمل الأنظمة السياسية على مؤسسات سياسية تقوم بمهام تتشابه في كلا منها، سواء أكانت هذه الأنظمة السياسية ديموقراطية أم غير ديموقراطية. وتتوزع المؤسسات السياسية إلى ثلاث هي المؤسسة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتقوم كل واحدة من هذه المؤسسات بوظائف في بنية النظام السياسي بحسب الفلسفة السياسية لاي نظام سياسي. ان النظام السياسي القائم على المؤسسات السياسية المستقرة والتي تتمتع باستقلال وفصل وتمايز، هو ذلك النظام الضامن قدرته على الاستجابة لمطالب بيئته، وان بناء المؤسسات يتصل بطبيعة توجهات النظام السياسي، فإذا كانت أصول النظام السياسي (ديموقراطية)، فيمكن بناء مؤسسات سياسية تضمن الديمومة والاستقرار والاستمرار في عملها، أي تضمن التحديث والتنمية السياسية وقدرات الدولة الأُخرى، اما النظام السياسي غير الديموقراطي فيعمل على بناء قدرات الانضباط الاجتماعية ومركزية التوجه السياسي وتعبئة الأيديولوجية واحتكار السلطات، فلا تضمن من ثم المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي"[10].**

**4. الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب السياسية من أهم القنوات السياسية في النظام السياسي سيما في الأنظمة السياسية الديموقراطية[11]، ولما كانت الديموقراطية تنشد الترتيب المؤسساتي فلابد من وجود مؤسسات سياسية تعبر عن رأي ومطالب المجتمع،**

---

10) للمزيد يُنظر: جوندولين وجون هيرز: نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين، عرض وتقديم: ماهر نسيم، القاهرة، د ت، ص 81.

11) عامر فاخوري: الاحزب السياسية ودورها في الحياة الديموقراطية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، فرنسا، العدد التجريبي، آذار، 2004، ص 89.

**والحزب احد المؤسسات السياسية الذي يمثل شريحة اجتماعية يدافع عن مصالح المجتمع([12]). إذاً: أن الأحزاب السياسية في النظام السياسي الديموقراطي من أهم القنوات التي يمكن المواطنين من الإسهام المباشر والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة في داخل بنية النظام السياسي الديموقراطي، لان الديموقراطية تتميز بتركيزها على ضرورة انتخاب المواطنين لحكامهم من خلال المنافسة السلمية بين الأحزاب السياسية في أثناء الانتخابات، فهي تساعد المواطن على تبسيط الاختيار الانتخابي عن طريق عرض المواقف والبرامج السياسية العامة، وبالنسبة للحكومة تؤمن مجموعة ثابتة بشكل معقول من المناصرين السياسيين، الأمر الذي يساعدها على تنفيذ برامجها حال انتخابها. وهي وسيلة للتثقيف السياسي وقناة للتأثير في السياسات العامة، فضلا عن الإسهام في استقطاب المواطنين وقيامهم بدور فعال في الأنشطة السياسية التي تفضي إلى خلق سياسة مساهمة (مشاركة) ورأي عام إزاء السلطة. اما طبيعة عمل الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية غير الديموقراطية الشمولية الديكتاتورية، فغالبا ما تتأسس على دور حزب واحد ولا يسمح بعمل الأحزاب الأُخرى، وقد يصل الأمر به إلى قمعهم واضطهادهم، فالحزب السياسي الواحد يحتكر لوحده التمثيل السياسي ومن ثم فهو يمثل النظام كله، ولا وجود للمعارضة السياسية فيه علنا، ولا تمثيل حقيقي للشعب فيه، ولا مجال لممارسة الحريات السياسية والمدنية فضلا عن غياب دور المجتمع المدني، وبشكل عام تتميز الأنظمة السياسية غير الديموقراطية بانسداد سياسي.**

**5. الانتخابات: تمثل آلية الانتخابات واحدة من آليات الديموقراطية، فلا يمكن الحديث عن حريات وحقوق مدنية وسياسية ما لم تكن تعتمد على الانتخابات أو**

---

12() Robert Duhl: Democracy and crities, yal university press, 1898, p.6.

وايضا يُنظر: سمير الشيمري: مدخل نظري إلى فهم الحزب الديموقراطي، مجلة الإسلام والديموقراطية، عدد 3، 2003، ص 5.

**الاختيار الشعبي– وهي شرط وجوب الديموقراطية. ولكن يجب ان تحاط هذه الآلية بضمانات دستورية وقانونية لأجل ان تكون نزيهة وشفافة وقادرة على إنتاج مؤسسات تمثيلية تتمتع بقدر عال من المصداقية للشعب. ويعد الانتخاب قاعدة النمط الديموقراطي لأنه (وبحسب ديفرجيه) الطريقة لوصول الحاكم إلى منصبه متعارضا مع قاعدة الوراثة أو التعيين أو الاستيلاء على السلطة بقوة. لان الحكم أو السلطة هو الحق المطلق للشعب الذي يقوم باختيار من يحكمه، فالشعب هنا يمنح الفرصة لاشخاص عديدين لكي يجربوا حظهم في خدمة الشعب([13]). وهذا يتم عن طريق التداول السلمي للسلطة وليس توليها مرة واحدة وإلى الأبد. أما في الأنظمة المستبدة الشمولية/ الديكتاتورية يتولون السلطة ولا يتداولونها، وبذلك يصبحوا محتكرين للسلطة. ان الانتخابات الحرة والنزيهة ضرورية لضمان رضا المحكومين، فهي تشكل أدوات لمنح السلطة للمرشح الفائز في الانتخابات من جهة، ولإضفاء الشرعية من جهة أُخرى.**

**6. الحقوق والحريات العامة: إن الناس جميعا ولدوا سواسية، وهم يتمتعون بالحقوق والحريات بالتساوي، لأنها ملتصقة بحكم الطبيعة بهم، فهي غير قابلة للتصرف ولا يجوز لأي حكومة أو فرد إلغائها أو منحها لجهة دون أُخرى. ومن بينها: الحق في الحياة، ونشدان السعادة، وان الحكومة تقوم بين الناس لضمان هذه الحقوق ومستمدة سلطانها العادل من رضا المحكومين. ان النظام السياسي الديموقراطي يؤكد ويقر ويعترف ويعمل على حماية وكفالة وإقرار وضمان هذه الحقوق والحريات، لان الديموقراطية ترتكز أساسا على دعامة فكرية وفلسفية هي– الحرية– فالحرية بدلالاتها الايجابية لا تتجسد الا من خلال الديموقراطية السياسية والاجتماعية، فعندما تؤكد الديموقراطية على الحرية، فهي تشمل الحريات والحقوق كافة، ومجمل هذه الحقوق والحريات يراد بها إشراك الأفراد في الحياة السياسية عن طريق الترشيح أو الانتخابات**

---

13() للمزيد يُنظر: موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

**أو الإسهام في صنع القرار السياسي عبر الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحرة. ان الأنظمة السياسية الديموقراطية تضمحل فيها ظواهر الاستبداد والعنف لانها تعلي من شأن توفير الحقوق والحريات العامة، اما في الأنظمة غير الديموقراطية فتغيب فيها مجمل هذه الحقوق والحريات العامة فتبرز فيها حالات العنف ولأسباب عدة أهمها: أدلجة الحياة السياسية بشكل عام، فلا مكان للتعددية السياسية والحزبية ولا مكان للمسائلة والشفافية، لذلك فان حمل الناس على الرأي الواحد يناقض الفكر والممارسة الديموقراطية.**

**7. المعارضة السياسية: تستند المعارضة على ركيزة أساسية وهي– الاختلاف– فما دام الاختلاف وارداً، ذلك يدل على وجود –المعارضة– ان المعارضة في واحدة من تعريفاتها هي عملية– تسويات– بمعنى ان الأحزاب والحركات السياسية (مهما كانت متبنياتها الفكرية والسياسية وأياً كان عمق الاختلاف بينها)، فمن الضروري ان تتعايش في فضاء سلمي عبر الحوار الهادئ والجاد والنقد البناء، وان تتقاسم معا قيم الحرية في التعبير والمعتقد والحماية المتساوية أمام القانون، ان المعارضة تقوم بدور المراقب والراصد والمتابع والنقد لأي خلل يصيب أداء الحكومة من أجل تصحيح مسارها، فهي تقوم بدور الداعم والعون ما دامت تعمل للصالح العام، ومن ثم فان المعارضة تعمل للوصول إلى السلطة بالوسائل والآليات السلمية، لأنها تعلم جيدا ان الحكومة لا تكبح عملها ولا تكتم أفواهها، بل تعمل الحكومة على حماية المعارضة في التنظيم والتعبير والنقد، وعند وصول المعارضة للسلطة يتم تسليمها السلطة سلميا لها من قبل الحكومة السابقة برضا وقناعة من دون عنف، فتتحول الحكومة السابقة إلى معارضة...**

**وهكذا.. ان الممارسة السياسية والحكومية توفر أفضل الأدوات للعمل السياسي والحكومي، فخير تدريب للمعارضة الفعالة ان تمارس الحكم وان تكون لها إمكانات معقولة للعودة إلى ممارسته (الحكم)، بحيث تعمل على ما رسمته من أهداف لتحقيقها عندما كانت تقوم بنقد سياسة الحكومة (في دور المعارضة)، وخير تدريب للحكومة أيضاً ان تمارس دور المعارضة كي تستعيد حيويتها وتماسكها (أي حيوية الحزب**

**وتماسكه) لتقوم بممارسة النقد أو التأييد، لماذا؟ لان بقاء حزب واحد بالسلطة أو بالمعارضة لمدة طويلة ضار للطرفين (الحكومة والمعارضة) ذلك بأن الحكومة عندما لا يوجه لها النقد قد تصبح راضية عن نفسها وهي قد تكون (فاسدة)، اما– المعارضة عندما لا تستطيع ان تصل للحكم فانها تميل إلى التفكك والتفسخ، أو إلى ان تصبح غير واقعية– فيزداد عجزها عن توفير النقد المؤثر(14). إذاً: تؤشر المعارضة مواطن الخلل والضعف والقوة في الوقت نفسه، لأداء وعمل الحكومة من جهة، ومن جهة أُخرى يتولد شعورا لدى المجتمع بان المعارضة هي جزءا مكملا ومتمما للنظام السياسي (وهي كذلك حقا)، وتؤثر في العملية السياسية، وليست منفصلة عن النظام السياسي.**

**8. المجتمع المدني: أعاد المهتمون بدراسة الديموقراطية وتعزيزها اكتشاف المجتمع المدني، وعلى الرغم من توافر العديد من التعريفات للمجتمع المدني، فهو على العموم: جميع الجمعيات/ المنظمات التطوعية الموجودة (ما تحت مستوى الدولة)، وهو (فوق مستوى العائلة)، فالمجتمع المدني هو عالم الحياة التنظيمية والمفتوحة والطوعية ذاتية التوليد، ويتمتع جزئيا على الأقل باكتفاء ذاتي وباستقلال عن الدولة، وملزم بالقانون، بعبارة أُخرى يشمل المجتمع المدني مجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية والشبكات والتفاعلات(15). من نقابات واتحادات**

---

**14) للمزيد يُنظر: عبد العظيم جبر حافظ: النظام السياسي الديموقراطي والمعارضة السياسية، في ياسين البكري وعبد العظيم جبر حافظ: في الثقافة الديموقراطية، مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص 8–16.**

**15) زولتان باراني وروبرت موزر: هل الديموقراطية قابلة للتصدير؟ ت/ جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 75– 76. وللمزيد يُنظر: بشأن نشأة المجتمع المدني، د. فالح عبد الجبار: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1995، ص 42– 43.**

**غير حكومية. يعد المجتمع المدني مؤشرا وشرطا أساسيا للديموقراطية، ولنظام حكم ولمجتمع سلميين على حد سواء، لذلك يعد المجتمع المدني نقيضا للاستبداد، فالمجتمع المدني يخفف من حدة المواقف، ويعزز التفاعل الاجتماعي ويسهل نشوء الثقة ويزيد من التضامن والحس المشترك، فضلا عن تدريب الناشطين والقادة على متطلبات الديموقراطية وإرساء الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يمكن القول: انه عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تقع خارج شبكة سلطة الدولة، تتيح للقوى الاجتماعية العاملة في مجالات الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسياسة ان تنظم نفسها بشكل حر، اذ تستطيع ان تؤدي دورها في التطور الاجتماعي والتأثير في السلطة السياسية في إنتاجها للسياسات العامة التي تخدم الصالح العام.**

**إذاً: هناك صلة بين المجتمع المدني والديموقراطية، لان الديموقراطية منهج وقواعد للحكم، وهي تعد بمثابة حلا لإشكالية السلطة عبر الإدارة السلمية للصراع أو التداول السلمي لها بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة([16]). وهذا هو الأساس المعياري نفسه للمجتمع المدني، لان مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها([17]). ان الديموقراطية بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم وحرياتهم، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبني سلطتهم، انما تتم من خلال الممارسة الديموقراطية، وتتأتى عبر مؤسسات المجتمع المدني، وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديموقراطية بدورها،**

---

16() عبد الغفار شكور ود. محمد مورو: المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية، دار الفكر، ط **1**، دمشق، نيسان، **2003**، ص **57**.

17() حسين علوان: الديموقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في: المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي/ **19**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط **1**، بيروت، **2000**، ص **158**.

**فالممارسة الديموقراطية انما تتم في المجتمع، له علاقات ومصالح وصراعات ومنافسات، مما يجعل من الديموقراطية طريقة سلمية وايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع. تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل في إطار ممارسه المواطن حقوقه التي هي الشروط الضرورية التي تضمن تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول الديموقراطي تصريفا سلمياً، ومن ثم تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع.**

**9. الرأي العام: ان الرأي العام مرتبط بالمجتمع الإنساني، وان أحداث ضخمة من تاريخ البشرية ما كان لها ان تتحقق لولا إجماع كلمة الشعب عليها، وقد برزت طرق جديدة لدراسة الرأي العام في العلوم الإنسانية عنوا بدراسة الآراء والاتجاهات والسلوك لدى الأفراد، وتأثيرها في الرأي العام وعلى الأنظمة السياسية؛ وبما أنه لا يوجد لحد الآن اتفاق على تعريف واحد له، ولكن يمكن القول بأن الرأي العام هو نتاج عملية تفاعل الأشخاص حيال موضوع معين أو مجموعة الاتجاهات التي تسود في جماعة إزاء مشكلة ما، وقد تعبر عن رأي الأغلبية. ولقد ازدادت أهمية الرأي العام كظاهرة اجتماعية مع تطور الإعلام والدعاية وبروزه كظاهرة سياسية لها قوة عظيمة في التأثير في الساحة المحلية والدولية في شتى المجالات مما دفع القادة والزعماء ورؤساء الحكومات والدول إلى أخذه بالحسبان. وأصبح الرأي العام قوة كبيرة في المجتمع الحديث ويعود ذلك إلى التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع فضلا عن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ضاعف من تأثيره؛ أن ظهور النظم الديموقراطية وما ترتب عليها من حق الانتخاب وتحرر المرأة وانتشار التعليم وظهور الطباعة وتطورها فضلا عن تطور وسائل الإعلام وانتشارها، كل ذلك ساعد على انتشار الأفكار والآراء بين الناس. ومن ثم كان من المجتمع ان يتشكل رأي عام بينهم. ان الأنظمة السياسية الديموقراطية تولي أهمية بحق التعبير عن الرأي العام عبر التنافس بين مؤسسات الاتصال بالجماهير مع الأخذ بالحسبان عدم تدخل الدولة**

في مجريات التعبير عن الرأي العام، فالرأي العام له تأثير في السياسات العامة التي تطبقها الحكومات في الوقت الحاضر، وقد أصبح أكثر وضوحا بان تطور النظم السياسية النيابية وانتشار الحديث عن المثل العليا الديموقراطية اجبرا الحكومات إلى حد ما الاستجابة إلى توجهات الرأي العام. ومن الطبيعي ان يختلف تأثير واهتمام الأنظمة السياسية بالرأي العام بحسب طبيعة النظام السياسي، فقد لا يسمح النظام الديكتاتوري الشمولي بحرية التعبير ومن ثم فهو يحتكر وسائل التعبير كلها، فلا نضمن وجود رأي عام ضاغط على الحكومة الشمولية الديكتاتورية، بينما نجد في النظم الديموقراطية فضاء واسع لحريات التعبير وتشكيل رأي عام ضاغط أو مساند للحكومة الديموقراطية إذا ما أحسنت في أداء واجبها والعكس صحيح. إذاً: يمكن القول بان ثمة علاقة بين الرأي العام والنظام السياسي، تتجسد بمدى سماح واستجابة النظام السياسي لهذه القضية التي تعبر عن المكنون النفسي والعاطفي والفكري والثقافي والسياسي للأفراد، وان ثمة علاقة بين الرأي العام والديموقراطية، فما دامت الديموقراطية تعبر عن في واحدة من معانيها عن (التعددية في الرأي والفكر) فان للرأي العام يبرز هذه التعددية فضلا عن ايمان واستناد الديموقراطية على (الحرية) لذلك، فإن النظام السياسي الديموقراطي يولي أهمية كبيرة للرأي العام لأنه يؤثر في مجمل سياسات الحكومة نحو العمل للصالح العام.

10. سيادة القانون: يعد سريان وسيادة القانون، شريان الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحريات المدنية والسياسية، يعني ذلك: ان نكون محكومين في علاقاتنا مع بعضنا البعض، وفي علاقتنا مع الدولة بمجموعة من القواعد غير المتحيزة، لذلك فان القانون يعد مؤسسة من المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، وقبل ذلك فان القانون ظاهرة حضارية، فلا تكاد تكون امة/ نظام، دون ان تنظم نفسها على أساس القانون، وإذا كان القانون لا يعني فقط بمحاربة الجريمة والعدوان عن طريق– العقاب– فانه

يُعنى بتنظيم العلاقات بين المواطنين في علاقاتهم الإنسانية([18]). وتشتمل سلطة القانون على مبدأ أساسي بسيط، يقضي بان يعمل كافة موظفو الدولة بموجب القوانين والدستور على أساس السلطات المحددة والمرسومة، ويمكن نسبة هذا المبدأ إلى فكرة أرسطو– التي تقول: بأن أفضل حكومة هي التي تتضمن سلطة أو سيادة أو حكم القانون، لا سلطة السياسيين أو سلطة الرجال، وتطور هذا المبدأ في صيغته الحديثة في سبيل تقييد حرية التصرف التعسفية للمسؤولية (ملك/ أمير/ رئيس الدولة) عن طريق اشتراط وجود تفويض قانوني بكل عمل تنفيذي.

إن من آليات وشروط الأنظمة الديموقراطية التي ينبغي توافرها (تنظيما وممارسة) هي سلطة القانون أو سيادة القانون، من أجل ضمان تطبيق الحقوق الفردية استجابة للعملية القانونية المستحقة وحريات التعبير والاجتماع واستقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والتشريعية، لتقوم بدور القَّيم على القانون والحقوق الفردية وتتوقف فعالية سلطة القانون على وجود– سلطة قضائية مستقلة– تعمل على تعزيزها، على العكس من الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية التي تعكس إيديولوجيتها أو شخصنتها على السلطة القضائية والقانون وتفرغ القانون أو السلطة القضائية من محتواها الموضوعي، ويذكر (عبد الحميد متولي) أن لمبدأ سيادة القانون ثلاث مدلولات: الأوّل: أن أية سلطة لا تستطيع ان تصدر قرارا فرديا الا في الحدود التي بينها قرار عام، والثاني: ان كل قرار عام يجب ان يكون موضع احترام من السلطة التي أصدرته، والثالث: ان القيود التي تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو البرلمان([19]).

11. الإعلام ووسائل الاتصال: احتلت وسائل الإعلام والاتصال موقعا مهما في العالم الحديث والمعاصر، وتشير إلى مستوى الحضارة والتقدم في أي بلد والى مدى

---

18() بتصرف عن، عبد الكريم غلاب: سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم دراسة دستورية مباشرة، ط 1، 1987، ص 11– 12.

الديموقراطية في هذا المجتمع، على العكس من الأنظمة الشمولية الديكتاتورية التي بقيت وسائلها الإعلامية متخلفة وتحت الرقابة الحكومية فضلا عن عدم السماح لوسائل الاتصال بالانتشار والاستعمال. وقد أثبتت العديد من الدراسات المعاصرة في مجال الاتصال أن لوسائل الإعلام والاتصال بأنها أصبحت (قوة مستقلة) في المجتمع. لأنها تؤدي دورا مؤثرا في صناعة القرار السياسي، اذ تتدخل وسائل الإعلام والاتصال في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم بالنسبة للحقيقة في كافة مسالك الحياة، كما انها تقوم بتزويد وعي الشعب بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام في المجتمعات المحلية والدولية. فما هو الإعلام؟. ان الإعلام هو وسيلة تعمل على تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب إزاء ظاهرة بحيث يعبر تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، لأجل تحقيق غاية وهي الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات([20]). اما الاتصال: فهو عملية ربط بين طرفي (مرسل) و(مستقبل) لتأدية وظيفة محددة في إطار النشاط الإنساني، فهو عملية اجتماعية انتقائية غايتها حصول الفرد والجماعة على المعلومات والمعارف والإلمام بتجارب الأفراد والجماعات، وفي الوقت نفسه، إيصال آراء وتجارب الآخرين بما يكفل خلق عملية تفعيلية اجتماعية ثنائية الطرف في كل الأحوال. لقد أصبح الإعلام قادر على ان يضع في دائرة الضوء كل ما يعين الفرد على حركته الذاتية، والتكيف وفقا للمفاهيم السائدة والمعطيات في مواجهة الحياة. ويتضح موقع الإعلام ووسائل الاتصال في النظام السياسي في ضوء تحليل –جابريل الموند– (البنائي/ الوظيفي) الذي ركز على دور وفكرة –الوظيفة– أي من جانب المدخلات والمخرجات، وكلها وظائف مترابطة معتمدة على الاتصال، فكثير من وظائف الاتصال السياسي ترتبط بالنظام السياسي، ومن بينها صنع القرارات والسياسات العامة أو ما يعبر عنه (بالوظيفة التحويلية)، وفي هذا الإطار تذكر جملة (الموند) الشهيرة: (كل شيء في السياسة اتصال). وعلى وفق ذلك، فمن أجل ان يعد أي مجتمع بأنه ديموقراطي، عليه ان يؤمن بدرجة عالية من الحماية للتعبير عن الفكر المنشور بواسطة أي وسيلة إعلامية أو اتصالية، فالنظم الديموقراطية تعمل على حماية التعبير والكتابة والنشر، منصوص عليها دستوريا، ومؤمّنة قانونيا، اما في النظم غير الديموقراطية فان ثمة محدودية لوسائل الإعلام، حيث أنها تمارس احتكارا على وسائل الإعلام وتضعها في خدمة أيديولوجيتها، فضلا عن الرقابة الشديدة عليها، ولا تسهم في التأثير على صنع القرار السياسي أو السياسات العامة.

**12.** التنمية والتحديث: تعد التنمية والتحديث من اهم مؤشرات الأنظمة السياسية والمجتمعات المتقدمة في عصر العولمة التي تجاوزت الحدود الوطنية، فلا تقتصر التنمية والتحديث على جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية فحسب، بل شملت أيضاً الجانب السياسي (وهذا ما سنركز عليه في هذه الفقرة)، فإذا كان منهج النمو والتقدم

---

19() عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، مؤسسة المعارف، ط 1، القاهرة، د ت، ص 168.

20() د. عزيزة عبد: الإعلام السياسي والرأي العام (دراسات في ترتيب الأوّلويات)، دار الفجر، ط 1، القاهرة، 2004، ص 47.

السياسي احد المناهج في تحليل النظام السياسي، فان التنمية السياسية والتحديث قد وضعت كمؤشرات جديدة لتحليل النظام السياسي، أو انها تعد مؤشرات لمتغيرات في النظام السياسي. وعليه فان التنمية السياسية تسعى إلى تحقيق المثل الأعلى من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ. انها تفترض نظاما قيما له طابع التجريد يسري على أفراد المجتمع كافة وان عملية الاختيار للمناصب تقوم على عنصر (التفوق والكفاءة).

ب. انها تتضمن المزيد من الإسهام الشعبي في العملية السياسية، ويأخذ بالحسبان تدخل المواطن بفعالية في صناعة القرار السياسي بما يكفل تحقيق مصالح الفئات والشرائح المختلفة، وتحقيق تعبئة شاملة تهدف إلى تحريك المواطنين لتحقيق الأهداف والأغراض السياسية.

ج. ان التنمية السياسية هي زيادة القدرات والمزيد من التخصص البياني والوظيفي من جهة والاتجاه نحو المساواة من جهة أُخرى.

إذاً: حركة هذه المتغيرات الثلاثة لا تحدث في الوقت والسرعة نفسها، في كل مراحلها، بل ان متطلبات كل منها تناقض الجوانب الأُخرى، فهناك تعارض مثلا بين ما يتطلب المساواة وبين ما تفرضه زيادة القدرات، أو الاتجاه نحو التمييز والتخصص، فالضغط من أجل المساواة قد يضعف قدرات النظام والتخصص والتمايز، وهذا يؤدي إلى عدم المساواة، وذلك بتأثيرها في النوعية والمعرفة، فعملية التنمية السياسية على وفق هذه العناصر ليست اتجاها أحاديا، ولا تمر بمراحل محددة سلفا، بل هي على العكس من ذلك، هي عملية في جوهرها: تعني المواجهة لعدد من المشكلات التي يمكن ان تنشأ بشكل متتال من حين إلى آخر، أو في المرحلة التاريخية نفسها([21]). وهنا يبرز سؤال: من يقوم بعملية التنمية السياسية؟ فالخطوة الأولى: هي خلق نظام حكومي على مستوى الدولة لأنه مفهوم أساسي يؤيد المزج التدريجي في جميع المجتمعات والذي يمكن تسميته (ثقافة عالمية)، وان علاقات التنمية السياسية يمكن ان تقفي أثرها في الجهاز الحكومي وأداء النظام السياسي. فالمواطن لم يعد يتصرف كواحد من الرعية، بل مساهم ونشط وفعال في جزيئات وكليات القرارات السياسية ومشارك فيها، أي انه يوجد انضمام اكبر من جانب الجماهير إلى النظام السياسي وتطويره من خلال اتساع المشاركة الجماهيرية التي دعمت انتشارها وفاعليتها ثورة الاتصالات التي وصلت إلى مديات واسعة ومؤثرة (الإعلام المرئي والمسموع وشبكة الانترنيت) الأمر الذي مكنها من ان تصبح رافدا نشطا في الأداء المتفاعل بين الحاكم والمحكوم، فمع التنمية السياسية تتزايد طاعة النظام السياسي من قبل الجمهور، بحيث يتمكن النظام السياسي من إيجاد حلول لمشكلات الشعب([22]).

---

21) للمزيد يُنظر: د. حميد السعدون: التنمية السياسية والتحديث (العالم الثالث)، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد– عمان، 2011، ص 46.

22) للمزيد يُنظر: إلفِن توفلر: حضارة الموجه الثالثة، ليبيا، 1999، ص 83.

ويقصد بالتحديث: هو عملية منظمة تشمل متغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنقطة الرئيسة في مفهوم التحديث هي عملية التحريك باتجاه قيام ترتيبات اجتماعية واقتصادية وسياسية مرغوب فيها. وعليه فان التحديث أو الحداثة السياسية هو الانتقال من نظام حكم تقليدي إلى نظام عصري، ويشمل ذلك الانتقال إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فضلا عن السياسي. ومن الممكن القول بان الحداثة السياسية هي استقلال المجال السياسي بوصفه مجال صراع حول الثروة والسلطة والرموز فضلا عن توسيع المشاركة السياسية فجوهر الحداثة السياسية هو الانتقال من المشروعية (التقليدية) إلى (المؤسسية) بالتعبير (الفيبري) نسبة إلى (ماكس فيبر)... تبعا لذلك اكتسبت قضية التحديث السياسي أهمية قصوى انطلاقا من حاجة الجماعات السياسية في العالم النامي إلى المزيد من تنظيم السلطة وترشيدها بما يتيح فرصا أكثر للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار السياسي، واتخذ طابع مفهوم التحديث طابعا عمليا ووظيفيا اختصر في عملية التغير الضامنة للتحول من نظام سلطوي قمعي إلى آخر مفتوح وتداولي للسلطة عن طريق الآليات الديموقراطية، عبر وجود مؤسسات سياسية فاعلة ومتوازنة داخل الدولة، ونسق سياسي مفتوح للتنظيمات السياسية المجتمعية التي تمثلها الأحزاب السياسية أساسا، وفسح المجال أمامها للمشاركة السياسية وبناء مؤسسات تنفيذية مسيطرة على الشارع العام، ونستنتج من ذلك ان نظرية التحديث السياسي تؤكد على وجود ثلاثة عناصر أساسية: الأوّل: النسق القيمي: بحيث تدعو إلى تفعيل القيم وجعلها فعالة وقادرة على توزيع القوة في المجتمع، وليست شكلية، وهذا بدوره يتحقق عن طريق الإقرار بالتعددية داخل نسق قيمي فعال. والثاني: التأكيد على أهمية دور النخبة في صناعة سلطة سياسية تشاركية تدعم المشاركة السياسية لعموم فئات المجتمع داخل الدولة بصورة واسعة. والثالث: طرح التحديث السياسي للعامل الاقتصادي وعده مركزيا في تطور الدولة ككل من نظام تقليدي إلى آخر حديث.

ان التحديث السياسي يعني: قدرة النظام على التكيف مع التغيرات الحاصلة في النظام نفسه، فتصبح التحولات الاجتماعية، احتياجات ومتغيرات سياسية، الا ان هذا التطور السياسي العام يحتاج إلى ظرف لاستيعابه وإرساء سياسات عامة، وبنى جديدة تحمي عملية التطور من التفكك والانقلاب على نفسه، عن طريق إنتاج شكل جديد للنظام السياسي، يؤكد على دور التنمية السياسية بوصفها تجسد قدرة النظام السياسي على (التعامل/ التكييف)، مع مشكلات خمسة أساسية هي: (الشرعية، والهوية، والمشاركة، والقدرة على التغلغل، والتوزيع)، وبذلك يكون التحديث السياسي هو الانتقال من نظام سياسي ديكتاتوري إلى نظام دستوري ديموقراطي.

2. المتغيرات الخارجية: يقصد بالمتغيرات الخارجية هي المتغيرات المحيطة بالنظام السياسي، والناشئة عن البيئة الإقليمية والدولية، فمثلما تؤثر المتغيرات الداخلية على النظام السياسي، فمن الممكن جدا ان تؤثر المتغيرات الخارجية أيضاً على حركة النظام السياسي، أي أنها تؤثر على صانع القرار السياسي في النظام السياسي أيا كان طبيعة ونوع هذا النظام السياسي ديموقراطي أو غير ديموقراطي، ان البيئتين الإقليمية والدولية تعد هدفا لفعاليات ونشاطات النظام السياسي، فالنظام السياسي الدولي وهياكله الفرعية، كالنظام الإقليمي والمنظمات الدولية والعالمية

والإقليمية تشكل الهياكل المادية للبيئة الدولية، إذ تضطلع تلك الهياكل بتأثيرات متباينة على حركة صانع القرار السياسي، واهم هذه المتغيرات الخارجية هي:

1. النظام السياسي الدولي: يرى (هولستي) في النظام السياسي الدولي: تجمع يضم كيانات مستقلة بصفة (دويلات/ أمم) تتفاعل فيما بينها بتعاقب معقول، وطبقا لعمليات منظمة، في حين يدركه (كابلان) بدلالة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتمايزة في الوقت نفسه مع بيئاتها، كما ان بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية(23). كما يعرفه (انتوني دولمان) بأنه أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين الفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة(24). فيما يعده (مازن الرمضاني): مجموع القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها(25). وفي ضوء ذلك، فان النظام السياسي الدولي يؤثر على النظام السياسي (الوطني) (المحلي) بنسب متفاوتة، في ضوء وظروف وأهداف النظام السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، اذ تتنوع تأثيراته على الأنظمة السياسية أو الوحدات السياسية ووفقاً لأهداف ومصالح الدول العظمى أو الكبرى. فللدولة العظمى أو الكبرى أو حتى المتوسطة تأثير على حركة النظام السياسي (المحلي) في مجالات عدة كالاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها، وليست مرحلة الحرب الباردة ببعيدة حيث كانت اغلب الدول منقسمة اما إلى المعسكر الرأسمالي (الولايات المتحدة) أو المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي). وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أدت التحولات البنيوية في الهرمية الدولية إلى تضييق هامش حركة بلدان (عالم الجنوب)، فنظام القطبية الأحادية قلص كثيرا من فرص استخدام وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للعديد من الأنظمة السياسية، أما الأنظمة السياسية التي كانت على غير وفاق مع الولايات المتحدة والتي سمّتها (محور الشر) مثل: العراق وإيران وكوريا الشمالية– فلم يترك لها سوى هامش محدود جدا في الحركة، وهو ما تمت ملاحظته في العراق وإيران من حصار اقتصادي بعد عام 1991 وما تلاه من تدخل في العراق عام 2003.

2. النظام السياسي الإقليمي: يقصد بالنظام السياسي الإقليمي هو ما يتعدى حدود الدولة الوطنية ليجمع ضمنه عدد من الدول المتقاربة أو التي يجمع بينها عوامل تشابه أو اقتراب، ويقصد به كل ما كان مستقرا في منطقة محدودة ومميزة على أساس جغرافي أو قومي أو اقتصادي، أي ان النظام الإقليمي بالأساس قائم على اعتبارات

---

23() يُنظر: د. صالح عباس الطائي: المدخل إلى السياسة الخارجية، المصدر السابق، ص 102.

24() يُنظر: د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل، عمان، 2004، ص 60.

25() يُنظر: د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، 1991، ص 96.

التقارب الجغرافي مع ضرورة وجود تماثل ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي بين أطرافه، فضلا عن وجود تفاعلات سياسية /اقتصادية/ ثقافية بين وحداته، بمعنى ان النظام الإقليمي هو نظام من التفاعلات التي تحدث في منطقة إقليمية لها خصوصيتها ولابد لأي نظام إقليمي تتوفر ثلاث عناصر: الأوّل: الارتباط بمنطقة جغرافية معينة، فحجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا يكون أكثر كثافة مقارنة بالدول غير المتجاورة، مثل (العراق وإيران وتركيا وسوريا وروسيا ودول الخليج العربي أو جنوب آسيا وأمريكا اللايتينة) مع وجود التفاعلات بينهما ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا. والثاني: لا يقل عدد الأعضاء فيه عن ثلاث دول متجاورة. والثالث: ان لا يضم أياً من الدول العظمى، لان مشاركتها في عضويته سيربط دولهِ بالنظام الدولي مباشرة، وتنتفي عنه الصفة الإقليمية، أي ان الإقليم كله سيصبح جزء من العوامل المؤثرة في النظام الدولي العام، كما في (غرب أوربا) بسبب وجود بريطانيا وفرنسا وألمانيا، و(شرق آسيا) بوجود الصين واليابان، و(أمريكا الشمالية) بسبب وجود الولايات المتحدة الأمريكية. إذاً: المقصود بالتفاعلات، هي ان كل نظام إقليمي مهما كانت سعته يشهد تفاعلات تمتد من مستوى– التكامل (الاتحاد الأوربي) مرورا بالتعاون مع– الآسيان– وانتهاءً بالصراع في المنطقة العربية. أي انه عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها، وإزاء ذلك يتميز النظام الإقليمي بحالة من التفاعلات أي (علاقات متبادلة) بين أطرافه، ويحكم هذه الحالة التفاعلية متغيران هما: الأوّل: (كَمّي): يرتبط بمدى خضوع التفاعلات التي تحدث في الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منظمة ومعروفة، فضلا عن التزام هذه الأطراف بتلك القوانين، والثاني: متغير (كيفي) (نوعي): يتعلق بطبيعة العلاقات السائدة بين الأطراف، ففي بعض الأنظمة السياسية نجد درجة عالية من المشاركة بين الوحدات مثل (الاتحاد الأوربي) وكذلك يتعلق بحركة النظام الإقليمي وقدرته على التأقلم والتكيّف مع المستجدات وقابليته على تحقيق أهداف التعاون الإقليمي. أي التكامل مقابل تقليص السيادة– أي تقليص سيادة أطرافه على حساب سلطة عليا داخل الإقليم ككل. نخلص إلى ما تقدم، وضوح عملية التفاعل بين أطراف النظام الإقليمي سلبا أم إيجابا، وفق المصالح والأهداف لكل طرف سواء كان بصيغة تعاون ام صراع ومن ثم تأثر النظام السياسي بالمحيط الإقليمي.

3. المنظمات الإقليمية والدولية: تعد المنظمات الإقليمية والدولية، هيئات تتمتع بالإدارة الذاتية والشخصية القانونية الإقليمية– والدولية، والتي تنشا بموجب اتفاقات أو معاهدات بين مجموعة من الدول، ترتبط مع بعضها جغرافيا أو سياسيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو وظيفيا تعبر عن ظاهرة التعاون الاختياري في المجتمع الدولي، في مجال لا يتقاطع مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ان للمنظمات أثرا أو لاعبا رئيسيا أو ثانويا في إقامة العلاقات ومن ثم تأثيرها على النظام السياسي، فهناك منظمات سياسية تعمل على حل الخلافات والنزاعات بين أعضائها، سيما الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية أو حضارية، مثل: منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، وكذلك جامعة الدول العربية، ومنظمات ذات اتجاه (امني– عسكري) يرتكز دورها على مبدأ– الأمن الجماعي– وتتوخى دولها توفير الحماية للمنظمة ولجميع أعضائها (دولها)، ويشترط فيها تماثل الاتجاهات السياسية، مثل: منظمة حلف الأطلسي، وحلف (وارشو) سابقا،

ومنظمات وظيفية يرتكز عملها على التعاون الكلي أو التعاون في احد المحاور الاقتصادية، ويشترط ان ينتهج أعضاءها سياسات اقتصادية متقاربة، مثل: الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية، والتكتل الشرق آسيوي (النمور الأربعة)، (هونغ كونك، تايلند، سنغافورة، كوريا الجنوبية). وتعد المنظمات الدولية لاعب دولي ذات تأثير على النظام السياسي، ويعود ذلك إلى تمتعها بالشخصية القانونية، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق الدول الأعضاء، وتتحول عندئذ سلطة الدول الأعضاء إلى سلطة محدودة، مثل: عصبة الأمم سابقا، والأمم المتحدة لاحقا. ومن جهة أُخرى، تحاول الوحدات السياسية (الأنظمة السياسية) تفعيل دورها في المنظمات الإقليمية والدولية لكسب المزيد من الهيبة الدولية لها، وتتوخى دور فاعل في تلك المنظمات لتحقيق المزيد من الدعم والإسناد لأهداف سياساتها الداخلية والخارجية... فالدول الهامشية لا تحظى بدور مؤثر أو فاعل في هذه المنظمات، اما الدول العظمى والكبرى تحظى بدور فاعل ومؤثر فيها مستثمرة قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثم تدفع بتلك المنظمات صوب دعم وتأييد أهداف سياساتها الخارجية، مثال: (استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية (جورج بوش الابن) من دفع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى إصدار العديد من المشروعات الأمريكية لاسيما قرارات الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام **1991** وكذلك بعد هجمات **11**/ ايلول/ **2001**،).

وعليه: لا يقف دور المنظمات الإقليمية والدولية إلى هذا الحد، بل انها ستستمر في ظل هيكلية النظام السياسي الدولي، وان مخرجات عمليات التفاعل فيه تحددها قدرة ومطامح القوى الفاعلة في السياسة الدولية، وان كل ذلك يترك تأثيراته في حركة وسلوك صناع القرار في الأنظمة السياسية.

## ثالثا: منهج استشراف المستقبل

ان دراسة المستقبل أو– استشراف المستقبل– تهدف إلى تحديد بدائل أو وضع احتمالات للظاهرة، بمعنى انها تهدف إلى ايجاد بدائل علاجية أو حلول للمشكلات في المجالات المختلفة، فالدراسات المستقبلية تعني باستشراف الظاهرة مستقبليا، فالاستشراف ليس عملية تكهن– أو تخيل– بل هو استباق ظروف المستقبل الممكنة (المتوقعة) حتى نستطيع التحضير لها، بمعنى ان نعرف الفرص أو المشكلات أو التحديات لنواجهها، أو نكون متهيئين لمواجهتها، ثم نطرح البديل الناجح (الممكن)، بعد تشخيص المشكلة (المعوق) التحدي. لذلك يعد الاستشراف عبارة عن عملية منظمة لمجموعة من الاحتمالات المشروطة التي تتضمن المعالم الرئيسة (لنظام / لمجتمع)، معين لحقيقة زمنية معينة (منظور، قريب، متوسط، بعيد، غير منظور)، ويخضع لأساليب علمية ومنطقية وواقعية وعقلانية تحلل الماضي وتفسر الحاضر، وتدرس العلاقة السببية بين العوامل والمتغيرات المؤثرة، ما يعني انه يستند على قاعدة صلبة من البيانات العلمية والمعلومات الواقعية (كميا ونوعيا)، بشأن الظاهرة الآنية، لانها جزء من الاحتمالات أو التنبؤات بالمتغيرات (المشروطة)، في مختلف مجالات الحياة.

ان كل ما ذكر من بيان وتحليل يعد مقدمة موضوعية لمسألة الاستشراف بحسب تقنية– أو أسلوب– (السيناريو) فما هو السيناريو؟ ان السيناريو: وصف لوضع مستقبلي للظاهرة ممكنه الحدوث، أو محتملة الحدوث أو مرغوبة، انطلاقا مع الوضع الحاضر، أو وضع ابتدائي مفترض، مع توضيح لملامح المسار أو (المسارات) التي

يمكن ان تؤدي إلى وضع مستقبلي، أي أن ينتهي الاستشراف إلى وضع (سيناريوهات) – احتمالات– بمعنى وضع مسارات وصور مستقبلية بديلة واقعية على وفق المعلومات والبيانات والفروض الواقعية، فالسيناريو يعطي الاستشراف نوعا من الوحدة المنهجية، حيث توظف المعلومات والبيانات الكمية والكيفية (النوعية) لبناء مشاهد مستقبلية. فالسيناريو يصف إمكانات بديلة للمستقبل من خلال عرض الخيارات المتاحة أمام الباحث المستقبلي، وتبين له نتائجها المتوقعة (سيئة/ غير سيئة، صالحة /غير صالحة)، وتحاول تصنيف السياقات العامة للظواهر الاجتماعية والسياسية والمتغيرات المتحكمة في كل سياق على حدة، لذلك فأسلوب السيناريو عبارة عن طرائق تحليلية تتمكن من تتبع أو ترصد عملية تطور (الظواهر / الأحداث)، انطلاقا من وضعها الحالي، وصولا إلى تتبع سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الظواهر. ان السيناريو: هو وصف لسلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، أي دراسة المتغيرات المستقلة والتابعة عبر مظاهرها كما هي في الواقع واستشراف مستقبلها عبر عدة مشاهد على وفق قاعدة (إذاً... فان...) وان المشهد الموضوع يشير إلى حركة المتغيرات المستقلة والتابعة –وتأثيرها المستقبلي– سلبا أم إيجابا.

ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر عدة مراحل:

1- دراسة حقائق الوضع الراهن (القائم) الحالي، أي توصيف مظاهر (فرضيات) ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر، وبناء مشاهده الواقعية القائمة على المعلومات والبيانات الواقعية.
2- اختيار التطورات الممكنة أو المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بالمسارات المحتملة أو الممكنة.
3- تصور الآثار المتوقعة (المحتملة) لكل سيناريو، وثم لكل مشهد ومدياتها الناجمة، أي بعد اختيار المسارات المحتملة (الممكنة)، نبدأ بتحديد التبعات (الآثار) أو النتائج لكل مشهد من مشاهد هذه الاحتمالات (السيناريوهات)، بواقعية وموضوعية ومنطقية، مع تقدير المدى الزمني لبقاء أو سير هذا (الاحتمال– (السيناريو).

وقد استقرت تقاليد استشراف المستقبل أو– الدراسات المستقبلية– على تحديد السيناريوهات في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: السيناريو الاتجاهي أو (الممكن) **Possible :** وهو السيناريو الذي يفترض ان مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وإمكانية تغير ذلك محدودة، فلو أردنا استشراف الزيادة السكانية في دولة نامية، فسنجد ان عوامل معينة تتحكم في هذه الزيادة، (مستوى الوعي، العادات، التقاليد، الظروف الاقتصادية)، فيبنى السيناريو على أساس ان هذه العوامل أو المتغيرات لن يحدث فيها تغير فاعل، مما يجعل النتائج المستقبلية هي ذاتها القائمة حاليا.

ويفترض هذا السيناريو دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول : **Probable** الحالة الثانية: السيناريو المحتمل نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد، سواء نحو الأفضل أو الأسوأ، فهو إقحام المتغيرات في الظاهرة، لنرى مدى النتائج المحتملة المترتبة عن إدخال هذه المتغيرات. مثال: إذا وضعنا سيناريو احتمالي بان بدائل النفط ستكون متوافرة خلال العشرين سنة القادمة، هذا يعني ان المشهد العام عالميا سيصيبه تغير عام ومهم، ولو افترضنا ذلك بشكل مغاير، فستكون التداعيات مختلفة حتما.

يقوم هذا السيناريو على ما يسمى بعلم النفس : **Preferable** (الحالة الثالثة: السيناريو المفضل أو (المعياري حيث يقوم الباحث بوضع متغيرات يفترض مسبقا انها ستؤدي إلى **Wishful thinking** (بالتفكير (الرغبي نتائج يريدها هو دون غيرها، فهو سيناريو محكوم بتوجهات واضحة، وتكمن أهميته في انه يساعد على التخطيط الاستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة.

ان المستقبل سيبقى مفتوحا أمام أي ظاهرة من الظواهر، أي قد تتطور في اتجاه وترتد إلى اتجاه آخر، فان الاحتمالات هي الأُخرى مفتوحة في نطاق دراسة الظاهرة المعينة، أي أنها تتحمل أكثر من احتمال، ويبقى الترجيح للاحتمال المؤثر، ولكن أياً كان الاتجاه الذي ستسير فيه الظاهرة، فانه لن يكون الا بإحدى الاحتمالات الآتية، وطبقا لما ورد في كتابة السيناريوهات السابقة أعلاه.

الاحتمال الأوّل: ان تبقى الظاهرة دون تغيير: أي لا يحدث أي تغيير عليها سواء أكان (إيجابا أو سلبا) بمعنى (بقاء الوضع كما هو عليه)، ويسمى هذا الاحتمال (الاتجاهي)، وقد يمتد إلى احتمال ثاني أو يقف عند حد معين.

الاحتمال الثاني: ان تتطور الظاهرة بشكل (سلبي) لوجود عدد من المظاهر الواقعية، مثل: تراجع (معدل النمو الاقتصادي، تردي الوضع الأمني، اتساع مساحة الإرهاب، زيادة البطالة)، ويسمى (بالتشاؤمي).

الاحتمال الثالث: ان تتطور الظاهرة تطورا إيجابياً: مثل: (استمرار النمو الاقتصادي، تراجع نسبة البطالة، توفير الأمن، القضاء على الإرهاب)، ويطلق عليه (بالتفاؤلي).

وعلى هذا الأساس، فان بناء السيناريوهات– الاحتمالات– تتم عبر الخطوات الآتية:[26]

1. تحديد الظاهرة (المشكلة): المراد دراستها وتوصيف وضعها الراهن.
2. نبدأ بوضع– السيناريوهات– (الاحتمالات) المختلفة (سواء كانت (اتجاهية– تشاؤمية– تفاؤلية).
3. ان وضع السيناريو يعتمد أيضاً على بناء (مشاهد) مستقبلية متعددة، استنادا إلى قاعدة (إذا.. فان...).
4. التعرف على نتائج هذه المظاهر (الفرضيات) أي معرفة مستقبلها باستخدام التحليل الاستقرائي– وتطبيق القاعدة (إذا.. فان) و(ماذا.. لو).

---

26() للمزيد يُنظر: هاني عبد المنعم: المستقبلية والمجتمع المصري، دار الهلال، القاهرة، د ت، ص 26.

إذاً ما هو المشهد؟ ان المشهد هو مجموعة من الاستشرافات التي تنطلق من مفهوم– (ماذا.. لو..) (أي ماذا يمكن ان يحدث لو تحققت شروط عدة). أو (إذا... فان) أرى إذا حدث كذا... فان من الممكن حدوث كذا). فالمشهد أذن هو تصور ذهني وحركي وفكري لمجموعة من المظاهر أو الافتراضات المتوقعة أو الممكنة لسير ظاهرة ما، أي ان المشهد الموضوع يشير إلى حركة المتغيرات المستقلة والتابعة وتأثيرها المستقبلي.

فلو تناولنا مثلا: دراسة مستقبل الأحزاب السياسية العراقية وعلاقتها بالديموقراطية؟ نتبع الخطوات الآتية:الخطوة الأولى: نحدد الظاهرة المراد دراستها: وهي مستقبل الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديموقراطية ، و الخطوة الثانية: نبدأ بوضع الاحتمالات– السيناريوهات– إذاً كانت الأحزاب السياسية العراقية لم تغير في نظامها الداخلي وهيكليتها ونسقها الفكري وبنيتها القيادية بخصائص الديموقراطية، فانها ستبقى غير ديموقراطية، وهذا المشهد هو– اتجاهي– و الخطوة الثالثة: إذا كانت الأحزاب السياسية العراقية قد غيرت وتحولت في نظامها الداخلي ونسقها الفكري وبنيتها الداخلية– القيادية بخصائص الديموقراطية، بما في ذلك التداول في القيادة والأفكار، من الممكن ان تصار إلى أحزاب سياسية ديموقراطية– وهذا المشهد– تفاؤلي– و الخطوة الرابعة: ربط تلك المظاهر أو الفرضيات– بعضها البعض، لأجل معرفة نتائج سيرها، فمعرفة تأثير هذه المظاهر على نتائج سير الظاهرة، يؤشر لنا تغير اتجاه هذه الأحزاب وتأثيرها على الجوانب الأُخرى من النظام السياسي.

بصورة عامة، ولتبسيط رسم السيناريو– الاحتمالات– والمشاهد، سنختار مثلا: <u>الاحتمال الأوّل</u>: <u>بقاء الوضع كما هو عليه</u>: ونقوم بعدها برسم المشاهد المرتبطة بهذا الاحتمال بشكل واقعي لا ينفصل أبداً عن سير الظاهرة المراد دراستها، وبعد ذلك نقوم ببيان النتائج المحتملة من كل مشهد من المشاهد التي تتعلق بهذا الاحتمال، أي الآثار والتبعات الناجمة من توافر هذا المشهد، على ان يكون عدد المظاهر (الفرضيات) موازيا لعدد النتائج، فلا يجوز نقصانها أو زيادتها، وكذلك الأمر ينسحب على الاحتمال الثاني أو الاحتمال الثالث، مع عدم إغفال المدى الزمني لبقاء الظاهرة في كل الاحتمالات (الثلاث) أو أكثر.

مثال رقم(1):الاحتمال الأوّل: بقاء الوضع كما هو عليه، الاحتمال الثاني: الفشل، الاحتمال الثالث: النجاح

مثال رقم (2): الاحتمال الأوّل: هيمنة إحدى الدولتين العظميين، الاحتمال الثاني: استمرار التوازن وبقاء القطبية الثنائية، الاحتمال الثالث: ظهور قوى جديدة أو ظهور القطبية المتعددة.

مثال رقم (3) الاحتمال الأوّل: البقاء ، الاحتمال الثاني: الاستمرارية

ومن الشروط التي يتطلبها بناء السيناريو هي: المادة العلمية: أي توافر عدد كبير من المعلومات الكلية والتفصيلية. و البيئة المشجعة: أي توفير أجواء الحرية للباحث في وضع السيناريو وافتراض التداعيات المحتملة لأي حدوث أو اتجاه. و خبرة الباحث: أي توفير القدرة المتخيلة، سواء تعلق الأمر بالخيال التركيبي أو الإبداعي.

ومن فوائد السيناريو:

أولا: انه ينبهنا إلى كافة المشكلات المحتملة الظهور، لو وقع حدث ما، أو أقدمنا على سلوك معين، لذا نجد انفسنا أمام خيارين: اما ان نتخلى عن الفكرة المطروحة أو الاقتراح، أو الاستعداد لجعل المشكلات الناجمة عن الحدث المتوقع في حدها الأعلى.

ثانيا: ان السيناريو قد يساعدنا على تجنب الكارثة أو اقتناص الفرص المتاحة.

ثالثا: قد يؤدي إلى تعبئة الآخرين في التخطيط أو تقويم عمل ما، فالأفراد يميلون إلى الانغماس في وضع ما عندما يجدون أنفسهم في مواجهة خيار واحد.

رابعا: ان الانشغال ببناء سيناريو، سيؤدي إلى فك تعلقنا وارتباطنا بالماضي، وندرك ان المستقبل لن يكون تكرارا للماضي، ولكنه ينتهج سلسلة من الخيارات أمامنا، والتي قد يكون بعضها مدهشا للغاية، ومن ثم فان السيناريو يشكل أداة لتشكيل المستقبل.

خامسا: ان رسم السيناريو يبين لنا ويرشد صانع القرار على معرفة وتشخيص المعوقات في سبيل تجاوزها، ومعرفة الممكنات التي من الممكن تعزيزها وتطويرها.

أما عن البعد الزمني في استشراف المستقبل: فالدارسين في حقل استشراف المستقبل، يدركون ان (الظاهرة / الظواهر) لم تتشكل دفعة واحدة، بل مرت بمراحل عديدة من النشأة، فالتطور ثم النضج والاكتمال. ومهما كانت الصورة الآنية التي تبدو بها هذه الظواهر فلابد انها تنتمي إلى جذور ماضية، وإذا كان تحديد العمر الزمني للظاهرة المدروسة يعد من الشروط الجوهرية لأي دراسة علمية تتناول تاريخ هذه الظاهرة أو أوضاعها الحالية، فان هذا الشرط بالنسبة إلى استشراف المستقبل يعد شرطا مشددا، حيث يُنظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته، فالدراسات المستقبلية تحرص على مدى زمني لاستشرافها، لذا استقرت الدراسات المستقبلية على الأخذ بالتقسيم الذي وضعته جامعة (سيينوسوتا) للمستقبل، على النحو الاتي: المستقبل المباشر (أو المنظور): (2) عام، المستقبل القريب: من عامين إلى (5) أعوام ، المستقبل المتوسط: من (5) أعوام إلى (20– 25) عام ، المستقبل البعيد: من (20) عام إلى (50) عام ، المستقبل غير المنظور: أكثر من (50) عام.

## رابعاً: النموذج التطبيقي (مستقبل المجتمع المدني في العراق):

يمكن بناء ثلاث مشاهد مستقبلية للعلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في العراق بعد التغير السياسي (فيه (4/9/ 2003م):

المشهد الأول: استمرار الوضع الراهن. المشهد الثاني: دور محدود للمجتمع المدني.

المشهد الثالث: التوازن بين المجتمع والسلطة.

المشهد الأول: استمرار الوضع الراهن: يتمثل هذا المشهد بضعف . إن لم نقل بعدمية . الالتفات الجدّي إلى أهمية الوعي والثقافة الديموقراطية، مما يلقي بآثاره على دور وطبيعة المجتمع المدني . إذا افترضنا طبعاً عدم هيمنة السلطة على المجتمع المدني .كون العراق يمر راهناً في عملية تحول ديموقراطي، وعليه سنناقش هذا المشهد من خلال الفرضيات ((المظاهر)) ومن ثم النتائج التي تترتب عليها.

## (أولاً: الفرضيات (المظاهر

**1. ضعف تغلغل المجتمع المدني في أوساط المجتمع على الرغم من كثرة عددها وتنوع مهامها.**

إن حالة القطع التي حصلت على مستوى السلطة بينها وبين المجتمع بعد عام 1958. قد دشَنَّ مرحلة جديدة في الانفصال من (المشروعية الدستورية) إلى (المشروعية الثورية الانقلابية). وبطبيعة الحال أدّى ذلك إلى ابتلاع المجتمع المدني من قبل السلطة السياسية، بدمج المجتمع في الدولة وفق صيغة (الزعيم، الحزب الواحد، الحزب القائد)، ولم يقتصر اختزال المجتمع في الدولة فحسب، بل تم اختزال الدولة والمجتمع معاً في صيغة الحزب والزعيم القائد، الأمر الذي أدّى إلى نفي التعددية السياسية، والحرية الفردية في التعبير والتفكير والمصالح وحصرها في مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي، إذ كان النظر إلى العراقيين مجرد رعايا، لا بصفة مواطنين. فالحزب وقائده هو الذي يُفكر بدلاً من الشعب، المواطن العراقي لا يَسأل، ولا يُفكر، ولا يَنتقد، ولا يُحاسب، ولا يُشارك في صنع القرار السياسي، ولا يُراقب عمل السلطة التنفيذية، ولا يدافع عن مصالحه، ومن ثَمَّ لا يوجد رأي عام عراقي. فغدت أحوال وكرامة وحرية المجتمع العراقي مرهونة بقرار (السلطة – الحزب – القائد) التي هيمنت على كل مفاصل الحياة. الأمر الذي أدى إلى تغييب المجتمع ودوره، والذي أفضى أخيراً إلى تغييب الدولة. مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكلهُ السياسي، وهما يشكلان – أي المجتمع والدولة. النظام الديموقراطي. وحتى إن التغيير السياسي قد حصل بعد عام 2003، ظلت الذهنية العراقية في الأغلب مرتبطة بحضور (دور الدولة)، أو دور الرئيس، أو دور الزعيم، الأمر الذي يؤشر ضعف المستوى والوعي الثقافي المجتمعي والديموقراطي، ومن ثم فقد المجتمع المدني دوره لضعف الثقة به. لذلك لا يعني أن كثرة عدد مؤسسات المجتمع المدني دليل على حيويتها ونضجها ودورها. (راهناً). فقد أختلطت الأوراق تحت مسميات مؤسسات المجتمع المدني، فثمة مؤسسات تبغي الربح المادي، ومؤسسات تابعة للأحزاب السياسية، وأُخرى واجهات لجهات خارجية (وهي تمثل الأخطر في العراق)، وفي المقابل نجد ثمة مؤسسات (وهي قليلة) تقوم بدور مُناسب للدفاع عن مصالح وخدمة الصالح العام. كما إن ثقافة نفي الآخر ما زالت عالقة في الذهنية العراقية التي أدت إلى تأخير بناء ودور المجتمع المدني، فضلاً عن تنامي أدوار المؤسسة العشائرية العراقية عقب انهيار النظام السياسي السابق وبروز ظاهرة ملأ الفراغ الأمني مما حدا بالحكومة الاعتماد على الدور العشائري، فضلاً عن تشكيل بعض الأحزاب السياسية على أسس عشائرية ودينية. الأمر الذي يتطلب الشروع في تبني وتثقيف المواطن العراقي، المفاهيم الديموقراطية في البيت والمدرسة والجامعة والحزب ومؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل أحزاب وطنية عراقية وديموقراطية. فالتحول من (نظام. دولة) شمولية، إلى (نظام. دولة) ديموقراطية تمثل صيرورة المجتمع والدولة، لأن المجتمع المدني واحداً من أهداف وغايات التغيير (التحول) الديموقراطي، بمعنى أن يكون المجتمع المدني بعيداً عن (الايديولوجية) و(المقدس)، ويؤمن بالحوار، والنقد، والشفافية، والتسامح، والمواطنة، والوعي الوطني العراقي نحو تأسيس وبناء الوحدة الوطنية العراقية، وبناء دولة القانون، وحرية الفرد، وحقوق الإنسان والمواطن.

2. ضعف المواطنة: ثمة ظاهرة واضحة في تركيبة وطبيعة المجتمع العراقي أَلا وهي ضعف المواطنة، وقد أَشَّرها مبكراً الملك (فيصل الأول) في قراءة للمشهد الاجتماعي العراقي، بقوله: ((لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية، خيالية، خالية من أي فكرة وطنية متشعبة بتقاليد وأباطيل دينية)). والمجتمع العراقي ينطوي على تعددية قومية ودينية ومذهبية، كان من المفترض أن تعمل الدولة العراقية على ارساء وبناء أسس مجتمع المواطنة العراقية بغض النظر عن الانتماءات الفرعية نحو الانتماء الكلي (الوطن العراقي)، لكن الدولة أضحت تعمل ضد المجتمع، وأقتصر الاهتمام ببناء الدولة وأهمل المجتمع. فضلاً عن احتكار السلطة وعدم شرعيتها، وخلق التمايزات الطبقية والقومية والمذهبية، مما أفضى إلى خلق الفجوة بين الدولة والمجتمع أولاً، وضعف المواطنة والوحدة الوطنية ثانياً، ومن ثم تعزيز دور القومية والطائفة والعشيرة والعرف والعائلة. لذلك اتجهت الدولة إلى القمع والإقصاء وتشتت الوحدة الوطنية لضمان السيطرة والبقاء مدة طويلة في الحكم.

3. ثقافة العنف: إن لثقافة العنف في العراق جذوراً فكرية وثقافية. مردها التشدد والغلو في الدين والجهل به، والتطرف في الخطاب الديني، وأزمة مناهج التعليم وعدم تطورها، وطبيعة النظام السياسي، وغياب المواطنة، واستفحال القيم التقليدية في المجتمع، كلها أسهمت . ولا تزال . في ضعف تشكيل وتغلغل المجتمع المدني المنشود.

ثانياً: النتائج

1. إن كثرة مؤسسات المجتمع المدني، وتنوع مهامها لا تعطي دليلاً على أن المجتمع العراقي . أصبح مدنياً .، فما زالت الذهنية القومية والطائفية والتعصب الديني والمذهبي يلعب دوره في الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية، فضلاً عن ظروف الاحتلال وما يترتب عليها من تفجير لتلك الانتماءات، أزاء التغيير السياسي الجديد، وطبيعة ونوع النظام السياسي، وطبيعة السلطة الحاكمة، وما مظاهر العنف بمجملها، إلا ملامح تعكس هذه الذهنيات. غير أن الانطلاقة الأولى لبناء أُسس المجتمع المدني هي الضرورة، التي تبدأ من (القاعدة) المجتمعية، وهو جوهر العمل المجتمعي الديموقراطي لبناء المجتمع المدني المستقل عن المجتمع السياسي (الدولة). الأمر الذي ينتظر الدعم الواسع من قبل المجتمع والدولة معاً لهذه البداية. والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني (وسيلة وغاية) للدفاع عن مصالح أفراد المجتمع. ومن ثم المشاركة في صنع القرار السياسي عبر القيام بدور الضغط، وتكوين رأي عام يؤثر في مخرجات السلطة السياسية.

2. إن ضعف المواطنة وثبات دور الطائفة والعشيرة والعرف والعائلة أثرٌ سلبي في تشكيل المجتمع المدني، فمعيار المواطنة ينطوي على الحقوق السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية متجاوزاً الانتماءات الضيقة والفرعية (قومية، دين، مذهب، عشيرة، عائلة)، والذي يسهم في تشكيل المجتمع المدني. لذلك فأن ضعف المواطنة يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني. إذ لم يحظ مبدأ . المواطنة . بمعناه الحديث (السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي) بتأصيل نظري وعملي عميق في الفكر والممارسة العراقية، خاصةً وأن التاريخ العراق السياسي والاجتماعي عانى من الأنظمة السياسية الدكتاتورية والفردية والشمولية، ويعود ذلك لأسباب أهمها:

عدم إيلاء هذه الأنظمة موضوعة الديموقراطية اهتماماً جدياً وجوهرياً، وإنشغالها في كيفية الحفاظ على السلطة... وإن غياب الديموقراطية غيّبَ بالتتابع مبدأ المواطنة وهمشهُ، لأن الديموقراطية تقوم على ركيزتين: أولهما: الشعب مصدر السلطات، ثانيهما: مبدأ المواطنة القانونية والسياسية.

لذلك فثمة ارتباط بين غياب المواطنة وتشكيل أو بناء المجتمع المدني. الأمر الذي يتطلب تعزيز الوعي الاجتماعي، بحقيقة أن الدولة لم تعد وسيلة مطلقة تملك كل شيء وتتصرف كما تريد، بل أن هناك حقوقاً للمجتمع ولا يمكن تجاهلها. وأن المواطنين يستطيعون تنظيم جهودهم ضمن مؤسسات تراقب عمل وأداء السلطة (الحكومة)، وتعمل لصالحهم، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، ضرورة توافر دولة القانون والمؤسسات التي تشيع مبدأ الحرية والمساواة والديموقراطية، لأن التفكير في بناء المجتمع المدني ينبغي أن لا يستقل عن التفكير بإعادة تأسيس الدولة. بناءً على ذلك فأن وجود دولة تملك الشرعية وتستند مقوماتها إلى قوة القانون بكل ما تنطوي عليه من معانٍ أخلاقية. وقيم للمواطنة، هو أحد المصادر المهمة في تكوين واستمرارية وفاعلية المجتمع المدني.

3. إن شيوع ظاهرة العنف تؤدي إلى إن صيغة الدفاع عن مصالح الأفراد لا يأخذ صيغة التنظيم المؤسسي المشروع، بل الصيغة التجزيئية غير المشروعة (غير القانونية)؛ لأن بقاء حالة العنف لا يمكنها من حماية حقوق وحريات المجتمع بصورة قانونية، بمعنى انتفاء وجود حالة مؤسسية للدفاع عن حقوق وحريات المجتمع، بل اضطرابات اجتماعية عنيفة، تفضي إلى تعطيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم فأن عدم حضور مؤسسات المجتمع المدني يعني عدم حضور الوعي القانوني والثقافي والسياسي والاجتماعي المُؤهل لتحريك المجتمع وتنشيطه، ومن خلال تأطير حالة العلاقة بين هذه المؤسسات والأفراد والسلطة السياسية. الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية ومجتمعية، مثل نشر الثقافة المدنية، وتحسين الوضع الاقتصادي، وغرس الوعي القانوني لأجل تعريف المواطن العراقي بحقوقه وواجباته، ومكافحة العنف، واعتماد مبدأ الشفافية والمصالحة السياسية والمجتمعية، والأخذ بمبدأ الاختلاف فكرياً ودينياً ضمن الوحدة الوطنية، وتفكيك القيم والعادات والمعتقدات التقليدية التي تعرقل التقدم الفكري والتطور التكنولوجي لكي تتحرر الشخصية العراقية من الازدواجية، والأخذ بمبدأ المواطنة، وعدّها القاسم المشترك لمكونات المجتمع العراقي. أما المدى الزمني لهذا المشهد، فربما يستغرق على المدى القريب (3 . 5) سنوات.

المشهد الثاني: دور محدود للمجتمع المدني يتمثل المشهد الثاني في بناء مجتمع مدني، له دور محدود في الإسهام بعملية التحول الديموقراطي، وتوفير الشروط الضرورية للممارسة الديموقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية، وذلك ينبع من طبيعة المجتمع المدني نفسه، وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بعد ذلك بمثابة البنية التحتية للديموقراطية كنظام للحياة، وأسلوب لتسيير المجتمع.. ويتضمن هذا المشهد الفرضيات (المظاهر) التالية ونتائجها:

**أولاً: الفرضيات (المظاهر)**

1- ممارسة مؤسسات المجتمع المدني الضغط على السلطة السياسية للقيام بعدد من الوظائف والأدوار المهمة، مثل مشاركتها في تقديم الخطط لمكافحة العنف والإرهاب الداخلي والخارجي، وكشف وسائل وطرق الفساد الإداري والمالي، ومقترحات في إعادة الأعمار تخطيط المدن، وتنشيط الواقع الزراعي والصناعي والتجاري، وسبل حماية حقوق الإنسان والمواطن، وتعزيز الممارسة الديموقراطية . على مستوى النظرية والتطبيق ،. والعناية بالسجناء السياسيين وعوائل الشهداء، وغيرها... إن هذه الأدوار والوظائف، هي في الحقيقة إحياء لدور المجتمع المدني وتنشيطه.

2- الأتساع النسبي في قاعدة المشاركة السياسية يعززه الاتجاه السائد المتزايد نحو الديموقراطية القائمة على التعددية السياسية، وعلى الرغم من أنها قد تتم ببطء، بسبب العوامل الآنفة الذكر في المشهد الأول، فأنها تشير إلى واحد من الاهتمامات المجتمعية في توسيع المجتمع المدني ودوره وتطويره.

3- بروز شرائح اجتماعية وسطى تضم المثقفين والمدرسين والمعلمين وأساتذة الجامعات، والمهندسين والمحامين والأطباء، من الممكن أن يسهم قسم كبير منهم في تأسيس وبناء مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة فاعليتها في ضوء ثقافتها الحديثة، وضعف ارتباطها بالنظم والولاءات التقليدية لتكون بديلاً عنها، والولاء للوطن والدولة الحديثة، وظهور حراك اجتماعي جديد (غير حزبي) في تشكيل المجتمع المدني ينصب اهتماماته في حراك ثقافي وحقوقي، وظهور الثقافات المضادة للدولة الشمولية التسلطية والقدرة على تعبئة المجتمع حيال ذلك.

ثانياً: النتائج

1- على الرغم من أن الدستور يسمح قانوناً بتأسيس مؤسسات المجتمع المدني واعتراف السلطة بدورها، لكنها في الوقت ذاته تضع القيود الإدارية والقانونية والتشريعية والسياسية لمراقبة عملها، أو تحديد مجال حريتها، والسبب في ذلك أما لترددها–أي السلطة–أو عدم الثقة بها–أي بمؤسسات المجتمع المدني–.

2- السماح بمشاركة سياسية مقيدة لمؤسسات المجتمع المدني، يمكنها من التعبير عن مصالحها بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفاعلية، وما دام ذلك مستمراً، فأن التكوينات الاجتماعية المختلفة نفسها ستكون مثلها، مثل السلطة، بمثابة كابح لجماح بعض قوى التطرف، فالسلطة والمجتمع المدني ستكون لهما مصلحة مشتركة في محاولة الإسهام في الاستقرار الداخلي، وان فتح قنوات التعبير عن المشاركة السياسية، وزيادة مؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يخفف من التوتر الاثني.

3- إن ظهور هذه الطبقات (الشرائح الاجتماعية الوسطى) وفي عملية صيرورتها لطبقة وسطى تطرح مطالباً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة، تتطلب وجود أُطر مؤسسية فاعلة تقوم باستيعاب هذه المطالب وتجميعها وتوصيلها للنظام السياسي، ولقدرتها على التكيف تمكن النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة

بحيث يستجيب للمطالب المجتمعية، ومن ثم يقلص من إمكانات بعض القوى التي تقف موقف الضد من النظام السياسي الجديد. وقد يستغرق هذا المشهد على مدى متوسط

المشهد الثالث: التوازن بين المجتمع والسلطة: يقوم هذا المشهد، وفقاً للتحولات المطلوبة لبناء المجتمع المدني، استناداً إلى عملية التحول الديموقراطي التي تعمل على تهديم أُسس المجتمع القديم، وتبني مجتمعاً جديداً، يفترض القطعية مع المنطق الاجتماعي الاقتصادي السائد، ويتطلب تغييراً في البنية الاجتماعية نحو تأسيس واستيعاب ثقافة المواطنة والشفافية وإكساب السلطة السياسية المشروعية السياسية والدستورية.

**أولاً: الفرضيات (المظاهر):**

1- أتسام العملية السياسية بالطابع الديموقراطي وبناء دولة المؤسسات، بما فيها تداول السلطة سلمياً، وأن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني ومحايدة إزاء المجتمع المدني، وأن تكون مؤسسات المجتمع المدني مستقلة عن السلطة السياسية، ويأتي احتكار الدولة لحق الاستخدام الشرعي للقوة والإجبار وممارسته إزاء المجتمع في إطار القانون، وأن تمارس مؤسسات المجتمع المدني التأثير الفعال في مخرجات السياسة العامة للدولة من خلال المجالس النيابية وجماعات الضغط والمصالح وأعمال الاحتجاجات. بمعنى أن تكون العلاقة سليمة وفاعلة بين المجتمع المدني والسلطة.

2- أتسام مؤسسات المجتمع المدني بالمؤسسية وقدرتها على التنظيم الذاتي، وعلى المبادرة، ونشأتها في مجالات مستقلة عن السلطة.

**ثانياً: النتائج**

1- في ضوء الفرضية الأولى، ستكون علاقة توازن بين السلطة والمجتمع، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في صنع القرار. فبقدر ما تكون السلطة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة من خلال مؤسساتهم الطوعية.

2- وفي ضوء الفرضية الثانية، سيكون التكامل النسبي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى السلطة السياسية التي تتولى عملية تحويلها إلى صيغة قرارات سياسية، وسياسات عامة، ومن ثم أمكانية تمتع المجتمع باستقرار سياسي واجتماعي نسبي مع إمكانية تحقيق خطوات تنموية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. هذا المشهد ربما يمكن تحقيقه على المدى البعيد من (15 – 25) سنة.

**الخاتمة**

ان بحوثنا أو دراستنا أصبحت تحتاج إلى معرفة المستقبل، وخلافها ستكون ناقصة الفائدة أو انها (مبتورة)، فلا يكفي ان نلتفت إلى الماضي ونتعكز عليه، ولا نكتفي بدراسة الحاضر فقط، فكل لحظة تمر من الحاضر

ستصبح من الماضي، فنحن بحاجة إلى الاهتمام بالمستقبل أو استشرافه، لما استشراف المستقبل من فوائد، وهي مهمة تقع على عاتق الباحثين والدارسين، وهي مهمة وطنية وعلمية لمزاوجة العمل الحكومي السياسي بالعمل الأكاديمي. فوضوح الرؤية لدى صانع القرار السياسي ضرورة للاهتمام باستشراف المستقبل، هي أوّل خطوة لبناء أي استراتيجية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية وبدونها لن يكون الاهتمام بها سوى الهروب إلى الأمام وفرار من الحاضر نحو المجهول. لقد شاع الاهتمام باستشراف المستقبل في حقل العلاقات الدولية لما للعلاقات الدولية من أثرها الكبير على مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الوحدات السياسية (الدول) والعلاقات بينهما. غير أن هذا الحقل من استشراف المستقبل لم يتوافر في حقل– النظم السياسية والسياسات العامة، فكما للوحدات السياسية (الدولية) استشرافها، فمن الممكن ان نجد فكرة استشراف المستقبل للنظم السياسية للمتغيرات الداخلية والخارجية التي تطرأ عليها. لذلك آثرت– شخصيا– أن أقوم بهذه المهمة العلمية، عساني قد وفقت فيها، فاتحا الباب أمام الباحثين ومن المهتمين باستشراف المستقبل، تطوير هذه الدراسة. فالمستقبل هو الحياة، والاستقرار، والأمن والتنمية، واستشراف المستقبل هو صناعة الحياة..!!

## Looking ahead in political systems
## (Theoretical Approach and practical model)

**Dr. Assist. Prof. Abdul-Adhim Gabur Hafidh**

**Abstract**: The forward-looking or - future studies - were taken to adopt a practical approach based on the theoretical and realistic assumptions and manifestations and the results generated by them, which is inseparable from reality. This field of knowledge has proved its efficacy in reducing the obstacles and challenges in different areas for the future control. Foresight is a scientific skill aimed at extrapolating the general trends in the life of mankind, whether they are individuals or countries, in order to prepare and anticipate problems or challenges to confront them before they fall, or find solutions to them. It is a realistic, logical, objective and rational human plan, an innovation to solve the problems of today to the world of tomorrow. I have to say, and humbly; that the prospect of the future was linked to the specialization of international relations, it was my interest to satisfy my desire to objectively and objectively to add an entrance to the prospect of the future in political systems for lack of availability, I may have succeeded in this endeavor.